

جمهورية مصر العربية



معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١١٨٩)

تمويل وتخطيط الاستثمار فى الاقتصاد الاشتراكى

دراسة للتجربة البولندية

اعداد

دكتور/ عطية مهدى سليمان

فبراير ١٩٧٧

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب ريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

تقديم :

من المسائل الهامة التي تجابه المخطط في الاقتصاد الاشتراكي هي مسألة تخطيط وتمويل الاستثمار . ويشكل تخطيط وتمويل الاستثمار جزءا رئيسيا من نظام التخطيط القومى الشامل . وتهدف هذه الدراسة الى توضيح وتحليل نظام الاستثمار من حيث كيفية تمويل الاستثمار والاساليب المتبعة في وضع الخطة الاستثمارية على كل من المستوى القومى والمستويات الادنى (المؤسسة والمشروع) ، وعلاقة تخطيط الاستثمار بنظام التخطيط . وكذلك تحديد اسس وأشكال تحويل الاستثمار وعلاقة ذلك بالمعايير المستخدمة في تقييم البدائل الاستثمارية .

وتنقسم هذه الدراسة الى ثلاثة أجزاء حيث يتناول الجزء الاول منها توضيح مفهوم نظام الاستثمار (باستخدام مصادر التمويل كأساس لتحديد نظام الاستثمار) ، ويتناول الجزء الثانى قواعد ومراحل وضع الخطة الاستثمارية بينما يتناول الجزء الثالث نظام الحساب الاقتصادى في مجال الاستثمار . وتعتمد هذه الدراسة التجربة البولندية كأساس واقعى لنقاش المسائل النظرية في موضوع تخطيط وتمويل الاستثمار . واننى لا تقدم بالشكر الى استاذى الجليل الاستاذ Z. Fedorowicz ، والاستاذة U. Liburra ، والاستاذ Z. Sadziewski ، على الآراء والمناقشات التي جرت أثناء زيارتى لوارسو خلال شهر فبراير سنة ١٩٧٦ ، على هذه الدراسة . وكذلك أتقدم بالشكر الى كل من الدكتور /ابراهيم العيسوى والدكتور /احمد الشرقاوى على ماقدماه من آراء جيدة في البحث ثم الاخذ بها عند اعادة طبع هذه المذكرة . وبطبيعة الحال فاننى اتحمل مسئولية الآراء التي وردت بالبحث .

د . عطية مهدي سليمان

الجزء الاول

ماهية نظام الاستثمار

١٠١ - نظام الاستثمار والخطة القومية

يعتبر نظام الاستثمار جزءاً رئيسياً من النظام الشامل لإدارة وتخطيط الاقتصاد القومي ، ويرتبط به بعلاقات متبادلة وذلك سواء كانت هذه العلاقات من ناحية الموضوع أو من ناحية الشكل . فأي قرار استثماري يتصل من ناحية الموضوع بنظام التخطيط من حيث أن موضوع القرار الاستثماري سوف يكون أيضاً موضوعاً لنظام التخطيط (بناء مشروع جديد مثلاً) ، وكذلك سوف يرتبط بنظام التخطيط من حيث اتخاذ القرار ، فالشخص (أو الهيئة) الذي يتخذ القرار الخاص بموضوع الاستثمار سواء يكون مرتبطاً (بشكل أو بآخر) بمتخذ القرار في نظام التخطيط .

ويمكن ان تفرق (ضمن نظام الاستثمار) بين القرارات الرئيسية التالية المرتبطة بموضوع الاستثمار :

أ - القرار الخاص بتحديد معدل الاستثمار والحجم المطلق للاستثمار في الاقتصاد القومي .

ب - توزيع الاستثمار بين القطاعات الاقتصادية المختلفة (التوزيع القطاعي) .

ج - توزيع الاستثمار بين اقاليم المجتمع (التوزيع الجغرافي) .

د - اختيار الفن التكنولوجي (أسلوب الانتاج الفني) .

هـ - تحديد مصادر تمويل القرارات الاستثمارية المادية .

و - تحديد مقترح القرار الاستثماري

"Initiation of Investment"

ویدخل ضمن موضوع الاستثمار ليس فقط تحديد نسبة الاستثمار مثلا وانما أيضا الطريقة المستخدمة في هذا التحديد ، ونجد انه لن يكون كافيا التعرف على التوزيع القطاعي للاستثمار فقط ، وانما سوف يكون ضروريا التعرف على المعايير والاسس التي تم على أساسها هذا التوزيع .

أما من ناحية العلاقة الشكلية "Formal relationship" بين نظام الاستثمار ونظام التخطيط فيهما التفرقة بين الاتجاهين التاليين :-

أ- من الذى يتخذ مثل هذا القرار ؟ واذا تصورنا أن هناك ثلاث مستويات رئيسية لاتخاذ القرار فى نظام التخطيط وهى :
المستوى المركزى (C) ، والمستوى المتوسط (M) ثم المستوى الأدنى أى على مستوى الوحدة الاقتصادية (U) ، فهل سوف يكون متخذ القرار الاستثمار المستوى المركزى ام المتوسط ام الأدنى ؟ .

ب- ماهى مراحل اتخاذ القرار الاستثمارى " Procedure of decision"
اى كيف يمكن تنظيم عملية اتخاذ القرار الاستثمارى وعملية الاختيار فى مجال الاستثمار .

٢.١ - انواع انظمة الاستثمار :

يمكن تقسيم نظام الاستثمار من حيث مصادر التمويل الى اربعة أنواع رئيسية

وهى :-

- أ - الاستثمار الممول تمويلًا مركزيًا .
- ب - الاستثمار الممول بالائتمان غير الكامل
Quasi - Credit
- ج - الاستثمار الممول ذاتيًا
- د - الاستثمار الممول بمصدرين او اكثر من المصادر الثلاثة السابقة .

وإذا نظرنا إلى عملية اتخاذ القرار الاستثماري سواء من ناحية الموضوع أو من
الناحية التنظيمية (النقاط أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و من ناحية الموضوع
والنقطة أ من ناحية الشكل) وربطنا بينها وبين أنواع الاستثمار من ناحية التمويل ،
فإننا يمكن أن نصور العلاقة المتبادلة بين عملية اتخاذ القرار الاستثماري وبين
تمويل الاستثمار في شكل جدول يسمى بجدول "اتخاذ القرار" وهذا الجدول
يمثل الجدول الذي اقترحه الأستاذ P.Sulmicki ، والخاص
باتخاذ القرار للاقتصاد القومي (١) .

ويمكن توضيح الجدول كما يلي :

جدول اتخاذ القرار الاستثمار

نوع القرار الاستثماري نظام الاستثمار	أ	ب	ج	د	هـ	و
١- نظام التمويل المركزي	C	C	C	C	C	C
٢- النظام شبه المركزي	C	C	C	M,C	U	M,C
٣- النظام اللامركزي	U	U	U	U	U	U
٤- النظام المختلط	C	C,M	C,M	U	C	M,C

1) P.Sulmicki " Planowanie i Zarządzanie gospodarcze".
Planning and Organizing the Economy . Warszawa, 1971
PWE. , P.336.

ويمكن القول أن النوع الأول من أنواع عملية اتخاذ القرار الاستثماري تتفق مع النظام الذي كان متبعاً في أغلب الدول الاشتراكية قبل إجراء الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة في الستينات ، بينما نجد أن النوع الثاني يتفق إلى حد كبير مع نظام الاستثمار الحالي في المجر . والمصطلح الذي أطلق على هذا النوع من التمويل أي الائتمان غير الكامل يأتي من أن الائتمان هنا ليس ائتماناً حقيقياً وإنما ائتماناً فنياً ، أي أن المستوى الأعلى لاتخاذ القرار يقوم بتمويل الاستثمار من مصادره لحساب المستوى الأدنى ويتم قيد حساب الاستثمار كدين قبل المستوى الأدنى وفي أغلب الحالات لا يقوم المستوى الأدنى نفسه بسداد الدين . أما بالنسبة للنوع الثالث من النظام الاستثماري فإنه ينطبق مع النظام اليوغوسلافي . والنوع الرابع هو محاولة لايجاد علاقة بين الانظمة الثلاثة السابقة كحل لعملية اتخاذ القرار الاستثماري . وفيما يلي شرح لكل مصدر من مصادر التمويل وعلاقته باتخاذ القرار بصورة أكثر تفصيلاً .

أولاً : النظام المركزي :

في النظام المركزي لاتخاذ وتمويل القرارات الاستثمارية (١) نجد أن القرارات أ ، ب ، ج ، د يتخذها المستوى المركزي في التخطيط بصورة مباشرة . حيث أن حجم الاستثمار ونسبته إلى الدخل القومي تتحدد بواسطة الجهاز المركزي للتخطيط وذلك طبقاً للأهداف المحددة لتحقيق مستوى معين من التراكم الرأسمالي ومعدلات نمو الدخل القومي . والوسائل التي تتوافر لدى الجهاز

(١) يرتبط نظام التمويل المركزي " بالتخطيط المركزي الكامل " طبقاً لتعريف مدرسة Wakar حيث أن كل القرارات الاقتصادية سواء الخاصة بالاستثمار أو الإنتاج هي قرارات مركزية . انظر في ذلك " Kelemens Piotrowski "Efektownosc systemow zarzadzania" Gospodarka Narodowa Ekonomista, 1971, No.4, P.547

(كفاءة أنظمة إدارة الاقتصاد القومي) .

المركزي لتنفيذ القرار الاول هذا تتمثل في استخدام السياسات المختلفة
للتسعير وتوزيع الدخل .

اما بخصوص القرار الثاني وهو التوزيع القطاعي للاستثمار فيقوم باتخاذ ايضا
المستوى المركزي طبقا لاهداف الانتاج من ناحية والتركيز على تطوير قطاع معين
من ناحية اخرى ، وكذلك نجد الامر بالنسبة للقرار الثالث الخاص بالتوزيع
الجغرافي للاستثمار حيث ان المعيار الرئيسي سوف يكون الرغبة في تحقيق نمو
متوازن في مختلف الاقاليم .

ونجد ان ايجاد التوازن في الخطة (سواء باستخدام الموازين السلعية او جداول
المنتج - المستخدم) قد يلعب دورا هاما في عملية اتخاذ القرار هنا . في حين اننا
نجد انه في اتخاذ القرارات الخاصة باختيار الفن التكنولوجي وكذلك ، وتحدد
مصادر التمويل وكذلك الاقتراحات الخاصة بالاستثمار ، فانه من الناحية النظرية
فان متخذ القرار هو المستوى المركزي ولو اننا سوف نجد ان كل من المستوى
المتوسط (الوزارة والمؤسسة) او المستوى الادنى (المشروع) سوف يلعبان
دورا غير مباشر في التأثير على المستوى المركزي في عملية اتخاذ القرار في هذه
المجالات الثلاثة . وبصفة عامة فاننا نجد انه في النظام المركزي لاتخاذ القرار
الاستثماري يتميز ، بان تقييم نشاط المشروع الاقتصادي يقتصر فقط على تقييم هذا
النشاط في المجال الانتاجي بصرف النظر عن علاقة الانتاج بالنشاط الاستثماري
في المشروع .

ثانيا : النظام شبه المركزي في اتخاذ القرار الاستثماري :

يمكن القول ان نظام الائتمان غير الكامل (أى النظام شبه المركزي) يختلف عن نظام التمويل المركزي في نقطة أساسية وهى مكان تجميع مصادر التمويل. ففي نظام التمويل المركزي فاننا نجد أن جميع مصادر التمويل تصب لدى المركز، سواء كان هذا المصدر هو مخصصات اهلاك رأس المال او من أرباح المشروعات أو اعانات الميزانية بينما نجد أن في نظام الائتمان غير الكامل فان مكان تجميع مصادر التمويل هو الوحدة الاقتصادية (المستوى الأدنى) . وكما في نظام التمويل المركزي فان القرارات (أ ، ب ، ج) أى القرارات المتصلة بتحديد نسبة وحجم الاستثمار الكلى وكذلك التوزيع القطاعى والتوزيع الجغرافى للاستثمار تظل قرارات المستوى المركزي لاتخاذ القرار. أما بخصوص القرار الرابع المتصل باختيار الفن التكنولوجى فاننا نجد أن المستوى المتوسط هو متخذ القرار الرئيسى والنهائى . وقد نجد فى بعض الحالات ان المستوى الأدنى قد يتخذ القرارات المتصلة باختيار الفن التكنولوجى او بتحديد مصادر التمويل ، الا أنه حتى فى هذه الحالات فان كل القرارات الهامة سوف تحتاج الى موافقة المستوى المتوسط (١) . من ناحية ومن ناحية أخرى فاننا سوف نجد أن متخذ القرار فى المستوى الأدنى سوف يجابه بمحددات كثيرة تحد من حريته فى اتخاذ القرار سواء كان ذلك فى شكل تعليمات او فى شكل تحديد لحجم الاستثمار من قبل المستوى المتوسط او المستوى المركزي او فى شكل تحديد الاستخدام من

Z. Fedorowicz "Finanse W Gospodarcee socialistycznej" wyd.7
1970, P.366 . Finance in socialist Economy, Seven ed.

(١)

حيث يقرر عندما يكتب عن نظام الاستثمار البولندى " أن بعض القرارات الهامة التى يتخذها المشروع سوف تحتاج الى موافقة الوزارة " . ص ٣٦٦ .

العملات الاجنبية (لشراء وسائل الانتاج من الخارج) أو شراء بعض معدات الاستثمار في الداخل . ومن هنا نجد أن القرارات الخاصة بالاستثمار على المستوى الأدنى (اذا وجدت) لا يمكن ان تتحقق الا اذا تمت الموافقة عليها من الجهات التي لها صلة بموضوع اتخاذ القرار (المستوى الأعلى وهو هنا المستوى المتوسط)

وفي هذا النظام لتمويل الاستثمار نجد أن التمويل يتم بصورة أساسية في شكل قروض من البنك (بدون فائدة) ، وبعد الانتهاء من تنفيذ الاستثمار يتم تسديد القروض من المصادر المالية الخاصة بالمشروع أو يقوم المستوى الأعلى (سواء المستوى المتوسط أو المستوى المركزي) بتسديد القروض نيابة عن المشروع . ومن هنا نجد أن التمويل بالائتمان هو تمويل شكلي (أي لا يختلف كثيرا عن نوع التمويل السدي يحدث في النظام المركزي) حيث أنه في أغلب الحالات نجد أن المستوى المركزي يحدد حجم القروض بالشكل الذي يجعل في الامكان دفعها مرة أخرى من مصادر المشروع أو أن يقوم المستوى المركزي نفسه بدفعها الى البنك (١) .

وبصفة عامة فاننا سوف نجد أن تقييم نشاط المشروع الاقتصادي سوف يبقى كما هو في نظام التمويل المركزي متصلا فقط بنشاط المشروع في مجال الانتاج اما في مجال النشاط الاستثماري فان لا يرتبط بنشاط المشروع الانتاجي ، الا اننا من ناحية أخرى سوف نلاحظ اختلافا هاما في مجال تقييم المشروع في النشاط الاستثماري وعلى الاخص في مجال اختيار الفن التكنولوجي حيث أن هذا القرار يصبح في هذه

(١) انظر في ذلك Fedorowicz بخصوص النظام البولندي في المرجع السابق حيث يقرر ان "مصادر دفع القروض سوف تتكون من المتراكم في حساب المؤسسه الاستثماري والتي سوف تتكون من اهلاك استهلاك رأس المال وجزء من الفائض لدى المشروعات التابعة للمؤسسه ، وانه في الحالات الضرورية فان الميزانية تقوم بدفع القروض الى البنك نيابة عن المؤسسه أو المشروع " .
Fedorowicz, Op. cit., P. 400.

الحالة من سلطة المستوى المتوسط •

ثالثا : النظام اللامركزي في اتخاذ القرار الاستثماري :

في هذا النظام نجد ان تمويل القرار الاستثماري يقوم على أساس التمويل
أن المستوى الأدنى (المشروع) هو المسئول عن اتخاذ قرارات الاستثمار (وما يترتب
عليها بصورة غير مباشرة من تحديد حجم الاستثمار الكلي ونسبته الى الدخل القومي
والتوزيع القطاعي والجغرافي وكذلك اختيار الفن التكنولوجي وتحديد مصادر
التمويل ، واقتراح الاستثمارات وبصفة عامة فان مصادر التمويل في هذه الحالة سوف
تتكون من مصدرين رئيسيين :-

- أ - الربح المتراكم لدى المشروع من نتائج نشاطه الانتاجي واستهلاك رأس المال •
- ب - القروض الفعلية (أي التي تدفع عليها فائدة ويجب سدادها بواسطة المقترض
ومن مصادره الذاتية •

وعلى هذا فان القرار الرابع الخاص باختيار الفن التكنولوجي يتم اتخاذه بواسطة
المستوى الأدنى بدون حاجة الى اية موافقة من المستويات الأعلى من ناحية وكذلك
نجد أن المستوى الأدنى لن يكون خاضعا لاية تعليمات او توجيهات او حدود على
استعماله للنقد الاجنبي او شراء السلع الرأسمالية عند اتخاذه قرار الاستثمار وكنتيجه
لقرار الاستثمار على المستوى الأدنى فانه سوف يتحدد الحجم الكلي للاستثمار ونسبة
الاستثمار الى الدخل (القرار أ) وكذلك يتحدد كل من التوزيع القطاعي والتوزيع
الجغرافي للاستثمار (القرارين ب ، ج) •

ومن خصائص هذا النظام في اتخاذ القرار الاستثماري هو ان النشاط الاستثماري يرتبط بصورة مباشرة بالنشاط الانتاجي للمشروع وينبع منه (وذلك بمعنى ان المستوى الأدنى لن يتخذ قرارا ما بالاستثمار الا اذا كان في حاجة الى توسيع نشاطه الانتاجي او تخفيضه او الدخول في نشاط جديد ، يرى المشروع كنتيجة لهذا القرار انه سوف يحقق (ربحا عاليا) . ومن هنا فاننا نجد ان مزايا هذا النظام تتمثل في حرية المشروع في اتخاذ القرار ، القدرة العالية على استيعاب وتطوير الاساليب الجديدة في الانتاج .

وكذلك نجد في ظل هذا النظام ان المشروع لن يكون راجعا فقط في اتخاذ القرارات الجيدة وانما سوف يكون مضطرا الى ذلك . الا اننا يجب ان نلاحظ هنا ان القرارات التي سوف تتخذ ضمن هذا النظام سوف تكون قيمة (سواء كانت نتيجة للتقييم سلبية أو ايجابية) من وجهة نظر المشروع فقط وليس من وجهة نظر الاقتصاد القومي والمجتمع ككل .

ومن هنا فاننا نجد انه بجانب المزايا التي يمكن ان تعدد بخصوص هذا النظام فان لهذا النظام ايضا مساوي عديدة من بينها : ان نمو الاقتصاد القومي لن يصبح خاضعا للمركز بصورة مباشرة (المستوى الاعلى) وانما سوف يتحدد بناء على قرارات الاف من الوحدات الاقتصادية مما ينتج عنه اختلال في الاقتصاد القومي بين ما يسمى بالامثلية من وجهة نظر المشروع وبين الامثلية من وجهة نظر الاقتصاد القومي أي بين الامثلية الجزئية والامثلية الكلية . حيث ان القرار الامثل بالنسبة للمشروع ليس من الضروري ان يكون مثاليا بالنسبة للاقتصاد ككل . ومن ناحية أخرى فانه في ظل هذا النظام نجد اتجاها نحو عدم تطوير بعض القطاعات الاقتصادية ذات الكثافة العالية لرأس المال (الطاقة - البتروكيمياويات - الصناعات المعدنية ... الخ) .

ومن ناحية ثالثة فاننا نجد انه حيث أن المشروع يكون محكوما في اتخاذ القرار الاستثمار بالظروف التي تظهر في السوق (بين العرض والطلب) فإنه يمكن أن تظهر فجوة زمنية بين لحظة ظهور حاجة في السوق وبين نهاية تنفيذ المشروع أو التوسع اللازم لاشباع هذه الحاجة (إذا كانت توقعات وتنبؤات المشروع غير سليمة أو غير جيدة).

وبصفة عامة فإنه يمكن القول ان النظام الاول للتمويل ، أي النظام المركزي يرتبط بنظام التخطيط المركزي في حين أن النظام الثالث التمويل الذاتي أي النظام اللامركزي يرتبط بنظام التخطيط اللامركزي .

رابعا : النظام المختلط :

ان الخاصية الرئيسية لهذا النظام هو ايجاد نوع من التوازن بين الانظمة الثلاثة السابقة ، بحيث يكون هناك تداخل وترابط بين القرارات الاستثمارية للمستويات المختلفة لاتخاذ القرار ، بحيث يتحقق مزايا كل نظام من هذه الانظمة ففي هذا النظام نجد أن القرار (أ) الخاص بتحديد حجم ونسبة الاستثمار الاجمالي يتم اتخاذه بواسطة المستوى الاعلى المركزي (C) ، والذي يقوم باتخاذ القرارين ب ، ج الخاصين بتوزيع الاستثمار بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وكذلك التوزيع الجغرافي للمشروعات الجديدة طبقا لاهداف الخطة المركزية ، بينما يقوم المستوى المتوسط بتوزيع الاستثمارات (التي حصل عليها من المستوى المركزي) بين الفروع على المستوى الأدنى ، ونتيجة لكل من هذه القرارات يقوم المستوى المركزي بإيداع مخصصات الاستثمار لدى البنك ، ويمكن أن نطلق على هذه العملية "عرض الاستثمار Supply of investment funds"

ومن الجهة الثانية نجد أن يوجد " طلب على الاستثمار " من قبل وحدات المستوى الأدنى . ويقوم البنك بدراسة " طلبات الاستثمار " المقدمة من الوحدات ويحدد مدى فعالية هذه الطلبات طبقا للمعايير التي تحدد من قبل المستوى المركزي والمستوى المتوسط ، وإذا ما كانت نتيجة التقييم ايجابية فإن البنك يقوم " بتمويل " المشروعات الجديدة طبقا للنسب المحددة بواسطة المستويين المركزي والمتوسط .

وفي ظل هذا النظام فإننا نجد أن القرار الخاص باختيار الفن التكنولوجي يرجع بصورة رئيسية الى المستوى الأدنى . أما بالنسبة لمصادر التمويل فإن كل المصادر تصب لدى المستوى المركزي باتباع الوسائل المالية المختلفة (سواء كانت الضرائب أو تحديد جزء من الأرباح في المشروع أو مخصصات استهلاك رأس المال) وتتجمع كلها في البنك لحساب المستوى المركزي . أما بخصوص اقتراح المشروعات الاستثمارية فإنها ترجع الى المستوى الأدنى والمستوى المتوسط .

الجزء الثانى

١- تقييم نظام الاستثمار القديم فى جمهورية بولندا الشعبية:

يمكن تقسيم تطور نظام الاستثمار فى بولندا الى مرحلتين رئيسيتين :

المرحلة الاولى :

وهى المرحلة التى بدأت فى نهاية الستينات (لا يوجد تاريخ معين فى الواقع لبدء هذه المرحلة) وهى المرحلة التى بدأ فيها نظام الاستثمار يتحول من نظام التمويل المركزى الى نظام التمويل بالائتمان غير الكامل .

المرحلة الثانية :

وهى المرحلة التى بدأت فى نهاية الستينات (لا يوجد تاريخ معين فى الواقع لبدء هذه المرحلة) والتى بدأ فيها نظام الاستثمار يتحول من نظام التمويل المركزى الى نظام التمويل بالائتمان غير الكامل .

وسواء فى المرحلة الاولى او فى المرحلة الثانية فان النشاط الاستثمارى كان منفصلا بصورة واضحة عن النشاط الانتاجى واستغلال رأس المال الموجود وذلك بصورة خاصة على مستوى المشروع . وكما يلاحظ "E. Rychlewski" ، فان فصل النشاط الاستثمارى للمشروع عن النشاط الانتاجى قد تسبب (مع تزايد عدد المشروعات وتعقد وتشابك العلاقات القائمة فيما بينها من جهة وفيما بينها وبين المستويات العليا من جهة أخرى) فى تزايد عدد القرارات الاستثمارية التى لا تخضع للرقابة والتخطيط من ناحية والى تزايد عدد القرارات الاستثمارية الغير كفؤة من ناحية أخرى (١) . ويمكن بصفة عامة تقييم نظام الاستثمار من ثلاث زوايا وهى : فعالية النظام ، وكفاءة النظام ، وعلاقة النظام بالمدى الزمنى .

أولا : بالنسبة لفعالية النظام :

يقال ان النظام فعال وناجح اذا استطاع هذا النظام (من خلال

1- E. Rychlewski : "Nowa Metoda oceny Inwestycji Przemysłowych"
New Method of evaluating industrial investment ,
Gospodarka Planowa No. 6, 1970 - P. 19 - 27.

العلاقات الداخلية في النظام) ان ينقل المعلومات من المستوى الاعلى الى المستوى الادنى ومن المستوى الادنى ومن المستوى الادنى الى المستوى الاعلى من ناحية واذا استطاع النظام ان يضمن تحقيق الاهداف المحددة والقرارات المتخذة .

ويمكن القول ان نظام الاستثمار في بولندا خلال المرحلة الاولى لتطوره (فى حالة النظام ذو التمويل المركزى) قد استطاع ان يضمن تحقيق وتنفيذ قرارات الاستثمار ، بحيث كان هذا النظام فعالا بصورة عالية في مجال تحقيق التراكم المالى "Financial accumulation" من المصادر المختلفة ومن هنا فان القرار (أ) اى تحديد حجم الاستثمارات ونسبتها الى الدخل القومى كان من السهل تنفيذه . ومن ناحية اخرى تمتع هذا النظام بفعالية عالية في مجال القرارين (ب) ، (ج) اى توزيع الاستثمار على القطاعات الاقتصادية المختلفة والتوزيع الجغرافى للاستثمار ، وذلك طبقا للاهداف المحددة فى الخطة الخمسية . كما كان من السهل فى ظل هذا النظام اتخاذ قرار بخصوص اختيار الفن التكنولوجى . القرار (د) . وحيث ان كل من القرارات ب ، ج ، د كانت تتخذ بواسطة المستوى المركزى ، فلقد سهل ذلك امام مخطط الاستثمار عملية التوزيع الفعال لموارد الاستثمار سواء بين القطاعات أو الاقاليم المختلفة باستخدام أكثر أساليب الفن التكنولوجى مناسبة وملائمة لاحتياجات بناء الاقتصاد الوطنى (على الاخص بعد التدمير الشامل الذى تعرض له الاقتصاد خلال الحرب) .

الا أننا نلاحظ انه مع مرور الوقت ، ومع ازدياد درجة التشابك فى الاقتصاد البولندى بدأت تظهر عوامل ضعف النظام فى صورة التمويل المركزى ، حيث نجد أن النظام قد فقد فعاليته فى نقل المعلومات من وإلى المركز وأصبحت المعلومات

التي ينقلها النظام لاتعبر تعبيراً سليماً عن اتجاهات المستوى المركزي وأهدافه .
وأصبح المستوى الأدنى يقوم بنقل معلومات الى المستوى الأعلى لاتعبر التعبير السليم
عن الواقع فبدأنا نرى المغالاة في تقدير احتياجات المشروع (المستوى الأدنى) من
الموارد الاستثمارية سواء المالية أو السلعية وكذلك المغالاة في الاحتياجات من
القوى العاملة ومن المكائن والمعدات . . . الخ مما أدى الى ظهور موقف يتصف "بالعجز
أو النقص" المستمر في السلع الاستثمارية ، من ناحية وبعدم الكفاءة في استخدام هذه
السلع من ناحية أخرى .

ويمكن ان نشير هنا الى أنه في مجال القرار الاول (أ) فإنه لم يتم تنفيذ أى خطة
خمسية استثمارية كما كان مقرراً ، وأنه قد ادخلت تعديلات على جميع الخطط وعلى
الاخص بعد سنة ١٩٥٣ . ويمكن ان نشير هنا الى التعديلات التي حدثت في السنوات
١٩٥٤ - ١٩٥٩ - ١٩٦٣ - ١٩٦٩ . وكذلك نجد ان فعالية النظام في مجال توزيع
الاستثمار بين القطاعات قد بدأت تضعف هي الأخرى ، حيث نجد أن الهيكل القطاعي
للاستثمار المنفذ قد اظهر اختلافاً واضحاً عن الهيكل القطاعي للاستثمار المخطط (١) .
فمثلاً نجد نسبة الاستثمار في القطاعات الانتاجية كان يجب ان تصل الى ٦٩% من
اجمالي الاستثمار سنة ١٩٦٥ وذلك طبقاً للخطة الخمسية ١٩٦٠ - ١٩٦٥ . الا اننا
نجد أن النسبة المنفذة قد بدأت تختلف منذ السنة الاولى للخطة ووصلت الى (٢٥%) في
سنة ١٩٦٥ . ويمكن القول انه على الرغم من الدرجة العالية من التجميع (تقسيم
الاستثمار الى قطاعين فقط استثمار منتج واستثمار غير منتج) فان نسبة الاختلال كانت
عالية ، ولا بد انها سوف تكون أكثر ارتفاعاً اذا نزلنا الى مستوى ادنى من التفصيل .
ومن ناحية القرار الخاص باختبار الفن التكنولوجي فاننا نجد أن نظام الاستثمار البولندي

1) S. Nowacki "Informacja W Planowaniu Inwestycji" Information
in Investment Planning , Warszawa, 1967, P. 86.

كان فعالا في هذا المجال ويرجع ذلك الى أنه على الرغم من الناحية النظرية فان اتخاذ قرار اختيار الفن التكنولوجي كان من سلطة المستوى المركزي الا أنه من الناحية العملية فان هذا القرار كان يتم في المكاتب الاستشارية ومكاتب التصميم (والتي تقوم بكل الدراسات الفنية اللازمة لمشروعات المختلفة والتي تتمتع بسلطات واسعة في هذا المجال) • ومن هنا فاننا نجد أن الاستثمار يكون قد بدأ فعليا في اللحظة التي يكون فيها المستوى المركزي في مرحلة اتخاذ القرار • ومن هنا يمكن القول أن سلطة المستوى المركزي في اتخاذ قرار اختيار الفن التكنولوجي كانت سلطة واهية (وغير موجودة في واقع الامر) ، حيث اننا نجد أنه من الناحية العملية فان اتخاذ قرار الفن التكنولوجي كان من سلطة مكاتب التصميم والمكاتب الاستشارية •

ثانيا : تقييم النظام من حيث الكفاءة :

يقال ان نظام الاستثمار نظاما كفوا اذا كان في استطاعة هذا النظام

أن يحقق :-

أ - اتخاذ القرار الامثل على أساس المعايير المحددة وعلى الاخص في مجال التوزيع القطاعي واختيار الفن التكنولوجي •

ب - توفير السلع الرأسمالية (سواء كانت احلالية او جديدة) بتكاليف منخفضة (يجب ان تجرى المقارنة هنا على أساس وجود تشابه كامل (على الاخص من الناحية الفنية اي معاملات رأس المال ومعاملات العمل • الخ) بسين السلع الرأسمالية في فترة الأساس والسلع الرأسمالية في فترة المقارنة •

ج - تحقيق الدورة المثالية للاستثمار •

وإذا أردنا تقييم نظام الاستثمار البولندي طبقاً لهذه الأسس الثلاثة فإنه يمكن القول أن نظام الاستثمار البولندي لم يحقق الكفاءة المطلوبة في اتخاذ القرار الأمثل حيث نجد أنه توجد قطاعات اقتصادية غير متوازنة أي أن الطلب على إنتاج هذه القطاعات كان دائماً (ولمدة طويلة) أكبر من العرض ، وعلى الأخص في قطاعات مثل قطاع إنتاج مواد البناء والتشييد وكذلك توجد قطاعات لم يكن اختيار الفنون التكنولوجية فيها الاختيار الأمثل (قطاع إنتاج الحديد والصلب) ، وكذلك نجد أنه في كثير من القطاعات مازال هناك اختلاف كبير من التكلفة والسعر لا يوجد لها تبرير اجتماعي معين . ويرجع ذلك إلى خاصية نظام الاستثمار البولندي حيث أنه قد ربط كل من القرار الخاص بالتوزيع القطاعي للاستثمار والقرار الخاص باختيار الفن التكنولوجي في سلطة واحدة ، حيث أنه كان يتم أولاً توزيع الاستثمار بين القطاعات المختلفة ثم يتم اختيار الفن التكنولوجي والذي يتطلب بدوره نوعاً معيناً من التوزيع القطاعي يتلائم مع هذا الاختيار . ومن هنا فإنه في كثير من الحالات فإنه لم يكن في مقدور هذا النظام حتى توفير التوازن بين طلب وعرض السلع الرأسمالية (وبصورة أكثر لم يكن في استطاعته تحقيق اتخاذ القرار الأمثل (١) .

وكذلك نجد أن نظام الاستثمار البولندي لم يكن كفأ في توفير تخفيض تكاليف الاستثمار الجديد حيث أن تكلفة الاستثمارات كانت تزيد بنسبة تصل أحياناً إلى ٣٠٪ عن التكاليف الضرورية . وكذلك نجد أن النظام لم يكن استطاعته تحقيق دورة استثمارية مثالية حيث أن فترة الإنشاء كانت تزيد بنسبة عن ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ عن الفترة المثالية .

1) E. Rychlewski: Nowa Metoda " OP. cit% P. 19.
and Rychlewski: " Ceny a podejmowanie decyzji inwestycyjnych"
Prices and decision making in Investment . Gospodarka
Planowa, 1965, NO6 P. 31 - 32.

ويرجع فشل نظام الاستثمار البولندي في تحقيق تخفيض في التكلفة من ناحية والى اطالة فترة الانشاء من ناحية اخرى الى سببين رئيسيين هما :

أ - السبب الاول : الاستثمار الزائد Over Investment ، وعلى الاخص في مجال الصناعات الثقيلة ، بمعنى استثمار اكبر من حجم الطاقة الاستيعابية .

ب - السبب الثاني : فصل تقييم النشاط الاستثماري للمشروع عن تقييم النشاط الانتاجي لنفس المشروع .

ويمكن تفسير السبب الاول بأن الاستثمار الزائد يؤدي بصورة مباشرة الى اطالة فترة الانشاء من ناحية ومن ناحية اخرى يؤدي الى توزيع الموارد الاستثمارية المتوافرة (والمحددة بصفة عامة) سواء كانت مالية او سلعية بين جبهة واسعة من الاتجاهات الاستثمارية . وهذا يؤدي الى أن كل اتجاه استثماري سوف يحصل (بطبيعة الحال) على موارد استثمارية (مالية و سلعية) اقل مما لو كان القرار الاستثماري قرارا رشيدا (١) . ونجد كذلك أن الاستثمار الزائد يؤدي الى زيادة تكاليف انشاء رأس المال الجديد ، حيث انه يؤدي الى ظهور اغناق الزجاجات في الكثير من السلع الرأسمالية وبالتالي يؤدي الى " طلب زائد " على هذه السلع بصورة غير واقعية وكنتيجة لذلك فاننا نجد ضعف " الحساب الاقتصادي " في مجال الاستثمار ، وهذا يؤدي الى وجود " فاقد اقتصادي " كبير والنتيجة العامة هي ان الاستثمار الزائد رغم انه نظريا يهدف الى زيادة معدلات نمو الدخل والتراكم الرأسمالي الا أنه في الواقع يؤدي الى تخفيض في معدل نمو الدخل ومعدل التراكم الرأسمالي .

1) M. Kalecki "Czynniki okreslajace tempo wzrostu dochodu Narodowego w Gospodarce Socialistycznej": Factors determining the rate at growth of National Income in socialist Economy Gospodarka Plan. 1959, No. 8.

وبصورة مماثلة فإننا نجد أن فصل تقييم النشاط الاستثماري عن النشاط الانتاجي يؤدي الى نتائج مماثلة. ففي هذه الحالة نجد أن تقييم المشروع يتم على أساس النتائج التي يحققها في مجال الانتاج واستخدام وسائل الانتاج المتاحة أمامه (في سنة معينة مثلاً) ونجدها بصورة عامة تقوم باستخدام معايير تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك المعايير التي تستخدم في تقييم النشاط الاستثماري. مثلاً إذا كانت المعايير المستخدمة في تقييم النشاط الانتاجي وهي التوفير في المواد المستوردة ، حجم الناتج نسبة التصدير لمن الناتج ، الخ ومعايير تقييم النشاط الاستثماري هو الربحية فإنه نتيجة لذلك (أي وجود نظامين للتقييم) فإن النتائج التي يحصل عليها المشروع ويحققها سوف تختلف عن أهداف المخطط المركزي (١) .

ويقدر Nowacki أن ذلك لا يرجع الى رغبة المشروع الواعية في تحقيق نتائج تختلف عن رغبات وأهداف المخطط المركزي بل يرجع أساساً الى وجود نظامين للتقييم .

ويمكن القول أن فصل تقييم النشاط الاستثماري عن النشاط الانتاجي (الجاري) يؤدي الى عدم الاهتمام " بالسلوك الرشيد " في مجال الاستثمار من قبل المشروع ، حيث أن تمويل الاستثمار يتم بواسطة الخزانة أو القروض من الخزانة أو البنك وليس لها أي تأثير أو علاقة مباشرة بنتائج النشاط الانتاجي للمشروع ، ومن هنا نجد

1) M. Ostrowski "Kierunki integracji rachunku efektywności inwestycji w systemem finansowania inwestycji" Integrating calculation of effectiveness of Investment in the system of Financing Investment Ekonomista, 1971, No. 1, P 31, 35. See also. Nowacki "Informacji w procesie budowy Planu" Information in the Processing of Building up the Plan , Ekonomista, No 2, 1971 P. 218.

أن المشروع يقف موقفا سلبيا أمام ارتفاع تكلفة إنشاء المشروع (وعلى الاخص ان ذلك يصبح من مصلحة المنفذين او المقاولين والذي يعتبر هذا بالنسبة لهم نشاطا جاريا) . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان فصل تقييم النشاط الاستثمارى عن النشاط الانتاجى يعودى الى تخفيض طاقة استيعاب التقدم الفنى والتكنولوجى لدى المشروع سواء القديم أو الجديد ومن الملاحظات الهامة فى النظام البولندى أن استيعاب التقدم الفنى يتم بواسطة إنشاء مشاريع جديدة (فى الغالب كبيرة) ، وقد أدى هذا الى أن يكون لدى المشاريع الجديدة عمالا جدد (خبرتهم بالالات الجديدة ضعيفة ان لم تكن معدومة) مما يؤدى الى عدم الاستغلال الكامل للمعدات والالات والى عطبها وتعطيلها فى احيان كثيرة ، فى الوقت الذى يعمل فيه العمال ذوى الخبرة العالية امام مكائن ومعدات قديمة (فى المشروعات القائمة) ومن هنا نجد أن يوجد اختلاف واضح بين انتاجية الاجيال المختلفة من رأس المال .

ثالثا : تقييم النظام من حيث علاقته بالزمن :

يمكن القول ان نظام الاستثمار فى بولندا من حيث علاقته بالزمن ، لم يكن يعطى اهتماما كبيرا للزمن وعلى الاخص للزمن الطويل وبعبارة اخرى نجد أن الخطة بعيدة المدى لم تكن ذات تاثير ما يذكر على اتخاذ القرارات الاستثمارية . وكانت الخطة الخمسية (أى المدى الزمنى المتوسط) هى الاساس من حيث ربط الزمن بالقرار الاستثمارى . وفى اواخر الستينات نجد أن القرار الاستثمارى قد بدأ يفقد علاقته حتى بالخطة الخمسية نفسها ، وانه فى السنة الثانية او الثالثة للخطة (وعند وضع الخطط السنوية للاستثمار) فان القرار الاستثمارى يصبح اكثر تأثرا بالواقع

منه باتجاهات الخطة الأصلية • وأصبح القرار الاستثمارى متوقفاً على ما يجرى فى
الاقتصاد وعلى مدى توافر السلع الاستثمارية أو درجة التقدم فى تنفيذ المشروع
ومن هنا نجد أن كلا من المخطط المركزى أو المخطط على مستوى المشروع أصبح
متأثراً بالواقع وفقد النظرة الاستراتيجية بعيدة المدى فى مجال اتخاذ القرار
الاستثمارى •

الجزء الثالث

قواعد وضع الخطة الاستثمارية وتمويلها

(طبقا للنظام الجديد في بولندا)

=====

٤٠٣ - من التحليل السابق اتضح لنا أن نظام تمويل الاستثمار، وبالتالي اتخاذ القرار الاستثماري لم يكن من الكفاءة والفعالية بحيث يحقق أهداف المخطط المركزي ويساعد على السلوك الرشيد على مستوى المشروع. وفي بولندا وفي نهاية السبعينات (١٩٦٩ هـ ١٩٧٠) ظهر اتجاه واضح نحو إجراء تغيير هيكلي جوهري في نظام تمويل الاستثمار وفي نظام اتخاذ القرارات الاستثمارية وبصورة عامة في علاقة نظام الاستثمار بنظام الخطة. ولقد ارتبط التغيير في نظام الاستثمار بتغيير أكثر شمولاً وهو في اتجاه نوعية تطوير الاقتصاد البولندي وتحدد نوعية التطور الجديدة بضرورة الانتقال من "التنمية الموسعة" Extensive Development إلى مرحلة "التنمية المكثفة" Intensive Development أي من المرحلة التي تتصف بالتراكم المستمر في رأس المال وزيادة عدد العمال، أو بعبارة أخرى التطور المرتبط بزيادة عناصر الإنتاج، إلى المرحلة التي تتصف بالاستثمار في مجالات محددة ومختارة والاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج القائمة حالياً وزيادة الانتاجية بالنسبة للعمل. وكما يقرر الكثير من الاقتصاديين البولنديين فإن الحاجة إلى الانتقال من مرحلة التطور المتوسع إلى مرحلة التطور المكثف ترتبط بعوامل موضوعية في الاقتصاد البولندي منها على وجه الخصوص وجود تراكم رأسمالي ضخم (تم تحقيقه بعد الحرب العالمية الثانية ويصل إلى أكثر من ٢ مليار زولتي ويشمل أكثر من ٦٠% من إجمالي رأس المال المتراكم ويعطى الآن أكثر من ٧٠% من الدخل القومي) لا يستخدم الاستخدام الأمثل. ويمكن توضيح هذا إذا عرفنا أنه خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٩ هـ أن التراكم الرأسمالي قد

ازداد بنسبة ٩ - ١٠% سنوياً في حين أن الدخل القومي لم يرتفع بأكثر من ٦% سنوياً^(١) ويقرر A. Ptocica أن تحقيق هذا النمو في معدل الدخل القومي سوف يحمل المجتمع تكلفة اقتصادية عالية في المستقبل (إذا لم يتم هذا الانتقال) ويرجع Ptocica الارتفاع في تكلفة النمو إلى الأسباب التالية^(٢) :

- أ - التكلفة المرتفعة والمتزايدة للتراكم الرأسمالي نتيجة لارتفاع معامل رأس المال مع وجود تناقص في إنتاجية رأس المال .
- ب - الارتفاع في تكلفة العمل مع وجود مستوى منخفض من الإنتاجية .
- ج - ارتفاع نسبة التراكم الرأسمالي إلى الدخل القومي مع وجود عدم استغلال كافٍ لرأس المال الموجود فعلاً .

ونتيجة لهذه الظروف الموضوعية فلقد تم إجراء تعديل في نظام الاستثمار وعلى الأخص

في ثلاث نواحي هي :-

- أ - نظام تمويل الاستثمار .
- ب - نظام وضع الخطة الاستثمارية .
- ج - نظام حساب كفاءة الاستثمار .

وسوف نتناول بالتحليل نظام تمويل الاستثمار الجديد ونظام وضع الخطة في هذا الجزء

ونتناول بالتحليل نظام حساب كفاءة الاستثمار في الجزء الثالث .

1) A. Ptocica " Wstęp " "Introduction" in " Strategia Intensywnego rozwoju gospodarki " "Intensive Strategy of Economic development" Warszawa, 1969, PWE, P.5, ed. by A. Ptocica.

2) A. Ptocica ; Op. cit. P. 5.

١٠٣ - نظام تمويل الاستثمار الجديد في بولندا :-

يهدف النظام الجديد لتمويل الاستثمار الى تقوية دور التخطيط المركزى فى
تحديد الاهداف الاستراتيجية وفى حل المشاكل الاساسية لتطوير الاقتصاد القومى
وذلك من خلال نظام جيد لادارة وتمويل النشاط الاقتصادى (الجارى والاستثمارى)
بحيث يتم استخدام الادوات المالية والاساليب غير المباشرة فى الادارة والتخطيط
وتقل بالتالى الاوامر المباشرة والادوات غير المالية .

ويتصف النظام الجديد بمحاولة تلافى المشاكل والنقص الذى عانى منه النظام السابق
وعلى هذا فان اهم مزايا النظام الجديد اى (النظام المختلط) هو أن قدررار
الاستثمار النهائى سوف يكون محصلة التأثير المتبادل بين اهداف وسلوك المخطط
المركزى وبين اهداف وسلوك المستوى الادنى (كل من المستوى المتوسط والمستوى
المشروع) . ويتم ذلك عن طريق اختيار الادوات والوسائل المالية وغير المباشرة .
وتقليل الاوامر والتحديدات والتوزيع المباشر (للسلع الرأسمالية) بحيث يرسى
تحقيق الاهداف المحددة فى الخطة المركزية . ومن الخصائص الاخرى للنظام
الجديد هو أن هذا النظام يهدف الى الربط بين النشاط الانتاجى (الجارى)
للمشروع وبين النشاط الاستثمارى ، بحيث يصبح النشاط الاستثمارى مرتبطا بصورة
مباشرة بالنشاط الجارى لنفس المشروع ، وأن اية خسارة (أو الارتفاع فى التكاليف)
سوف يتحمل بها النشاط الجارى للمشروع .

ويقوم النظام الجديد على الاسس التالية :-

١ - أن نظام الادارة فى الاقتصاد القومى وعلى الاخص فى كل من قطاع الصناعة

والتجارة على أساس تقسيم العمل بين المؤسسة والمشروع^(١) . ويتضمن تقسيم العمل هذا أن تقوم المؤسسة بالتركيز على مسائل ومشاكل النمو والتطوير (الاستثمار - التقدم التكنولوجي والتكنولوجيا - تحديد التخصص في الانتاج) وذلك باستخدام الوسائل المتاحة لديها (وسائل التنظيم - وسائل وموارد التمويل) في حين يقوم المشروع بالاهتمام بمشاكل الانتاج الجارى .

٢ - تمثل المؤسسة حلقة رئيسية في عملية التخطيط ووضع الخطة بصورة خاصة بحيث تستكون المؤسسة شريك رئيس للجهاز المركزى في عملية التخطيط . وتقوم المؤسسة بالتخطيط لفرع معين من فروع القطاع الذى ترتبط به (فى التقسيم البولندى يستم التفرقة بين القطاع Sector وبين الفرع Branch وفى اغلب الحالات نجد أن المؤسسات هى مؤسسات متخصصة فى فرع معين من فروع القطاع) . على أن تكون العلاقة بين المؤسسة والمشروع بشكل يتيح حرية المشروع فى اقتراح وتنفيذ مشروعات استثمارية خاصة به (ضمن خطة المؤسسة) من ناحية والتأثير المباشر على خطة المؤسسة نفسها وعلى الاخص الخطة الاستثمارية .

٣ - يقوم النشاط الاقتصادى سواء للمؤسسة أو للمشروع على أساس معايير الحساب الاقتصادى . ويجب أن تكون الاسعار أو اية معيار اخر محددا بشكل يجعل قرارات كل من المؤسسة والمشروع تتفق مع اهداف المخطط المركزى واحتياجات الاقتصاد القومى بصفة عامة . وحتى يتحقق ذلك فانه يجب أن تكون هذه المعايير ثابتة (الى حد ما) بحيث يكون تأثير هذه الوسائل المالية بجانب تأثير الوسائل الاخرى (الادارية والمباشرة) متفقا مع التأثيرات المطلوبة من قبل الجهاز المركزى .

(١) المشروع يمكن أن يوازي الشركة فى التقسيم المبرى . ويجب أن نشير هنا الى أن كل من المؤسسة والمشروعات (أو الشركات) التى تضمها هذه المؤسسة تعمل كلها فى شكل ادارى وتنظيمى واحد ويمكن معاملتهما ككل متكامل .

٤ - حيث أن نظام تمويل الاستثمار سوف يمثل الوسيلة الرئيسية والمباشرة فسي
تحديد معدل واتجاه نمو الانتاج والتقدم الفنى والتكنولوجيا. ويجب أن يكون هذا
يحدد النظام بحيث يحقق وجود تأثير قوى وفعال للجهاز المركزى على
قرارات المستويات الأدنى فى مجال الاستثمار • وكذلك يجب أن يحقق هذا
النظام (أى نظام تمويل الاستثمار) توزيعا رشيدا للموارد المالية -
للتراكم الرأسمالى • بحيث يتم نقل هذه الموارد من حيث تتوفر فيها السي
حيث تكون هناك حاجة اليها •

٥ - أن يكون نظام تمويل الاستثمار متفقا مع قواعد الحساب الاقتصادى (على
اساس المعايير المحددة وضمن اطار الوسائل المالية - الاقتصادية التى
سوف تستخدم فى هذا النظام) •

وقد ذكرنا فى الجزء الاول عند التحدث عن انواع نظام تمويل الاستثمار انه توجد
اربعة انواع رئيسية هى :-

- ١ - نظام التمويل المركزى (نظام الاعانة) •
- ٢ - نظام التمويل باستخدام نظام الائتمان غير الكامل (والذى هو فى طبيعته نظام تمويل
مركزى) •
- ٣ - نظام التمويل الذاتى •
- ٤ - النظام المختلط •

وكذلك ذكرنا اننا نقدنا للنظام القديم لتمويل الاستثمار فى بولندا • ان الكثير من
الكتاب الاقتصاديين البولندي يؤكدون فشل التمويل المركزى وكذلك نظام التمويل باستخدام
نظام الائتمان غير الكامل • فاننا نجد من ناحية اخرى أن الكثير من هؤلاء الكتاب لا يوافقون

ايضا على نظام التمويل الذاتي كنظام رئيسي لتمويل الاستثماره بمعنى أن يكون المورد الوحيد لتمويل المشروعات الجديدة هو الفائض المالي لدى المشروع أو لدى المؤسسة (والتي تقسم بتوزيع هذا الفائض على المشروعات التابعة لها) . ويرجع هذا الرضا الى الاعتقاد بأن هذا الشكل من التمويل لا يحقق التأثير المطلوب للجهاز المركزي على قرارات الاستثمار في المستويات الادنى من ناحية كما انه لا يؤدي الى قرارات استثمارية رشيدة من ناحية اخرى^(١) . وكتيجة لذلك فان النظام الجديد لتمويل الاستثمار في بولندا هو نظام التمويل البنكي Bank credit (والذي يجب أن يتم دفعة مرة اخرى ويخضع لسعر لفائدة محددة) ، كمصدر لتمويل الاستثمار .

ويختلف هذا النظام عن كل من نظام التمويل المركزي وعن نظام التمويل غير الكامل في أن :

- المؤسسات التي تقوم بالاستثمار يجب عليها أن تدفع الموارد المالية التي حصلت عليها في شكل قروض الى البنك مرة اخرى من ناحية ، وانها يجب أن تدفع ايضا فوائد على هذه القروض . ومن خلال ذلك نجد ان المؤسسات او المشروعات التي تقوم بالاستثمار مضطرة الى المقارنة بين التكاليف (في شكل فائدة على القروض) وبين العائد او الارباح .

- وكذلك في أن النظام الجديد يختلف عن نظام التمويل الذاتي في انه ليس من الضروري أن يتوافر لدى المؤسسات أو المشروعات التي تقوم بالاستثمار التمويل اللازم حتى تحقق مشاريعها الاستثمارية الجديدة .

1- J. Paiestka " Propozycje Podstawowych Rozwazan Systemu Finansowo - Ekonomicznego Ziedno czen i Przedsiębiorstw Przy my słowych " .
" Proposes of the Fundamental solutions for the economic Financial systems of industrial Organizations and Firms . Prace Instytutu Planowania N. o. 9, warszawa, 1968. P. 9.

وبجانب التمويل البنكي (القروض) فإن النظام الجديد لتمويل الاستثمار في بولندا قد ترك مجالاً لتمويل الاستثمار باستخدام الموارد المالية الخاصة كعنصر مكمل للتمويل البنكي . ولقد تم الأخذ بذلك على أساس الاعتقاد بأن التمويل الذاتي من الموارد المالية المتراكمة لدى المؤسسة أو المشروع يحقق حرية أمام المشروع أو المؤسسة في مجال اختيار القرارات الاستثمارية والتي لا تحتاج إلى تمويل ضخم (على الأخص في مجال تحسين الإنتاج وإصلاح المكينات . الخ) من ناحية ، وكذلك على أساس "أتاحة فرصة" أمام استخدام رشيدي للموارد المالية المتراكمة لدى المؤسسة أو المشروع ، بدلاً من ترك هذه الموارد بدون استخدام .

ومن هنا نجد أن النظام الجديد لتمويل الاستثمار في بولندا يميل إلى أن يكسب نظاماً مختلطاً طبقاً للتقسيم الذي أوردناه في الجزء الأول من هذه الدراسة ، وعلى الأخص إذا أخذنا في الاعتبار أنه بجانب التمويل عن طريق القروض والتمويل البنكي ، والتمويل الذاتي ، فإن النظام الجديد قد ترك أيضاً مجالاً ولوانه محدود إلى درجة كبيرة للتمويل عن طريق الميزانية (الاعانة) وعلى الأخص في تلك المجالات التي لا يتوافر لها إمكانية فوسع القروض أو ليس لديها موارد خاصة مثل التراكم الرأسمالي في المجالات الثقافية والصحية والسكان . . . الخ .

وبصورة عامة فإننا نجد أن الائتمان البنكي يلعب الدور الرئيسي في النظام الجديد حيث يمثل المصدر الرئيسي (بجانب المصادر الخاصة للمشروع والتي تنتج عن نشاطه الجاري) لتمويل الاستثمار . ومن هنا نجد أن الائتمان البنكي سوف يحل محل التمويل المباشر من ميزانية الدولة . والسبب الرئيسي في اختيار الائتمان البنكي كمصدر رئيسي للتمويل يرجع إلى التجربة الماضية في استخدام التمويل المباشر من الميزانية والذي أدى إلى تقليل اهتمام المنفذين (المشروع) سواءً بالتكاليف أو اختيار القرارات السليمة من ناحية ويرجع كذلك إلى

الاقتناع بالمزايا التالية للائتمان كمصدر للتمويل :-

أ - انه نظرا لان الائتمان سوف يمنح طبقا لاهداف وقرارات الخطة المركزية أى انه سوف يكون على البنك تحديد ما اذا كان المشروع المقدم (للحصول على ائتمان بقرض تنفيذي) يتفق مع اهداف وقرارات الخطة المركزية ام لا ؟ فمن هنا فاننا سوف نجد أن البنك سوف يقوم بدور تنفيذ السياسة الاستثمارية للدولة .

ب - استخدام الائتمان كوسيلة فعالة في تنفيذ الاستثمار (سواء بغرض تخفيض التكاليف أو تقصير فترة الانشاء) .

ج - استثمارية تمويل المشروع وعدم الارتباط بالميزانيات السنوية للدولة يساعد على عدم تجميد جزء كبير من المصادر المالية من ناحية وإلى امكانية الحصول على مصادر مالية فى حالة الاسراع بتنفيذ المشروع من ناحية اخرى .

وحتى يمكن استخدام الائتمان البنكى كمصدر رئيسى لتمويل الاستثمار فانه قد تم تقسيم الاستثمار الى ثلاثة انواع رئيسية :-

١ - الاستثمار الفرعى :-

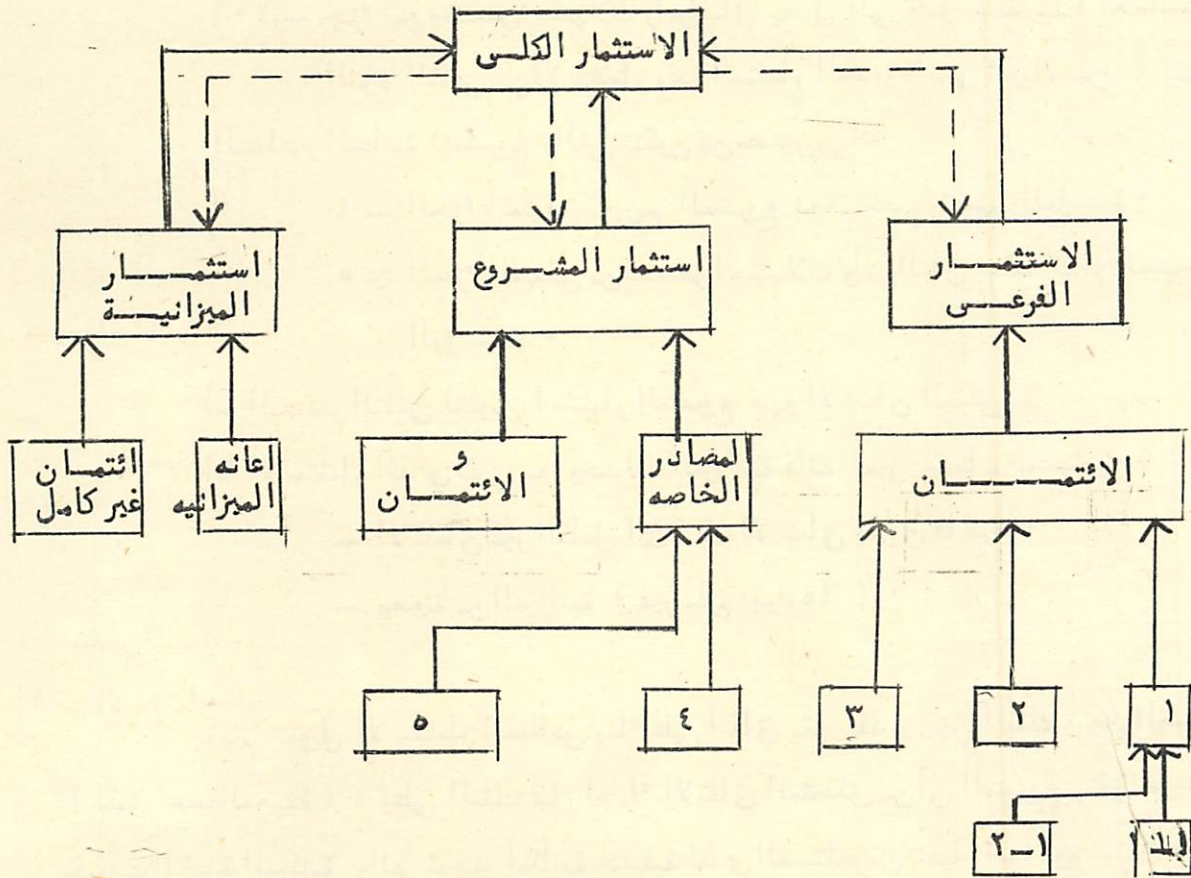
وسوف يهتم هذا النوع من الاستثمار كل المشاريع التى كانت تنفذ فيما سبق مركزيا أو بواسطة المحافظات وكذلك بعض انواع الاستثمار التى كانت المشروعات تقوم بتنفيذها وسوف يكون المسئول المباشر عن التخطيط والتنفيذ (أى اتخاذ القرار) المؤسسة المعينة وكذلك المحافظات .

٢ - الاستثمار فى المشروع :-

وسوف يتضمن هذا النوع من الاستثمار شراء المكنات والمعدات بجانب بعض الاصلاحات الصغيرة والتى تهدف الى المحافظة على التراكم الرأسمالى والطاقة الانتاجية للمشروع .

٣ - الاستثمار بواسطة الميزانية :

- والذي يتضمن الصورة خاصة المساكن والمدارس ... الخ .
- ويوضح الشكل التالي نظام التمويل الجديد ومصادره .



وفي هذا الشكل ترى ان الاستثمار يقسم الى ثلاثة أنواع رئيسية كما سبق أن ذكرنا وطبقاً لهذا النظام فإن الاكتفاء يعتبر المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمار الفرعي . ويتم دفع الاكتفاء من مصادر ثلاثة رئيسية هي :

- ١ - أرصدة الاستثمار المالية لدى المؤسسة .
- ٢ - ربح المشروع .
- ٣ - معونة الدولة (الميزانية في شكل الاعفاء من دفع القروض) .

وتتكون الارصده المالية المخصصة للاستثمار لدى المؤسسة من مصدرين رئيسيين

هما :

- ١٠١ - جزء من ربح المشروع يحول الى المؤسسة .
 - ٢٠١ - جزء من مخصص استهلاك رأس المال يحول الى المؤسسة بينما نجد أن النوع الثاني من الاستثمار وهو استثمار المشروع يتم تمويله من مصدرين هما :
- المصادر الخاصة للمشروع والتي تتكون من مصدرين :
- ٤ - الجزء المتبقى من ربح المشروع بعد خصم نصيب المؤسسة .
 - ٥ - الجزء المتبقى من مخصص استهلاك رأس المال بعد خصم نصيب المؤسسة .

- أما المصدر الثاني لتمويل استثمار المشروع فهو الائتمان البنكي .
- أما الاستثمار الذي تقوم به وحدات الميزانية فانه يمول أيضا من مصدرين :
- الائتمان غير الكامل أي ذلك الائتمان بدون فائدة .
 - معونة من الميزانية (غير ملزم بردها) .

ويتم تمويل الاستثمار القطاعي بناء على اتفاق يتم عقده بين البنك وبين المستثمر (المؤسسة المعنية) ، وعلى البنك قبل اجراء الاتفاق المتحقق من أن المشروع يتفق مع مقررات الخطة المركزية وانه توجد امكانية حقيقية لدى المستثمر من تنفيذ المشروع وكذلك التحقق من ربحية المشروع . ويعتبر الاتفاق مع البنك على مشروع معين ليس فقط شرطاً ضروريا للحصول على ائتمان ، وانما أيضا ضروريا لتنفيذ المشروع بصفة عامة . وعلى أساس هذه الاتفاقية يستطيع صاحب المشروع الدخول في اتفاق مع المقاولين الذين سوف يقومون بتنفيذ المشروع . ويلتزم صاحب المشروع في الاتفاقية مع البنك بتنفيذ المشروع ويلتزم صاحب المشروع في الاتفاقية مع البنك بتنفيذ المشروع في مدة محددة ويتكليف يتم الاتفاق عليها وتصبح محدد.

هى الأخرى ، وكذلك يتم تحديد حجم الائتمان المطلوب ومواعيد الدفع والعقوبات التى يتعرض لها صاحب المشروع فى حالة الإخلال أو التأخير .

ويتم كذلك تحديد مواعيد حصول صاحب المشروع على التمويل ويعتبر أى تأخير فى سحب الائتمان من قبل صاحب المشروع تأخيراً فى تنفيذ المشروع . وكذلك يتم تحديد مواعيد الدفع للبنك بعد الانتهاء من التنفيذ وإجراء الحساب النهائى .

وحتى يمكن تنفيذ النظام الجديد فإنه قد أدخلت تعديلات كثيرة على طريق حساب استهلاك رأس المال ، وكيفية تمويل الإصلاحات وفرض فوائد على الأصول الثابتة وكذلك فوائد الائتمان . ونشرح فيما يلى اتجاهات هذه التعديلات (١) :

أولاً : استهلاك رأس المال

حتى ١٩٧٣/١٢/٣١ كان استهلاك رأس المال يتم على أساس القواعد القديمة والتى تحدد استهلاك رأس المال فى فترة ١٠ سنوات . ونظراً للتطور التكنولوجى فان ذلك أدى إلى إطالة عمر الآلات والمكين بصورة غير اقتصادية وكذلك أدت إلى عدم تحميل تكاليف الإنتاج بالاهلاك الحقيقى لرأس المال . وعلى هذا فلقد تم تعديل نسب اهلاك رأس المال بحيث تم رفعها إلى ٤٣% من النسب القديمة بالنسبة لـ آلات والمعدات ، وإلى ٣٤% بالنسبة للمباني ، مما أدى إلى تخفيض معدل العمر الزمنى

Z. Wit „ Instrumenty Ekonomiczno-Finansowe W Gospodrowniu
Majotkiem trawatym " Economic- Financial instruments in
untilizing Fixed Assets , Gospodarka Planowa 1974
No, 5, 328

للاستثمار • ويهدف هذا التعديل الى (١) :

- أ - الى ان تتضمن تكاليف الانتاج الاستهلاك في رأس المال الناتج عن التقسيم الفني (وبالتالي الاستهلاك الاقتصادي لرأس المال) في بولندا وفي العالم •
- ب - الضغط بفرض الاستخدام الامثل لرأس المال في عملية الانتاج ، وكذلك اتخاذ قرار سليم بين بناء مصنع جديد او اصلاح الآلات القائمة •
- ج - ربط وتوحيد الحساب الاقتصادي بفعالية الاستثمار بالحساب الاقتصادي للنشاط الجارى الناتج عن هذا الاستثمار •

ثانيا : تمويل الاصلاحات الجارية

وسوف يستخدم مخصص الاستهلاك لرأس المال ليعين في تمويل الاصلاحات الجارية وانما لتمويل الاستثمار الجديد • وسوف تحمل تكاليف الاصلاحات الجارية على تكاليف الانتاج • هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان الاستهلاك الكلى لرأس المال اذا تم قبل الانتهاء من استهلاك طبقا للقواعد التى تحددت في (أولا) فان الفرق سوف يحمل ايضا للتكاليف الجارية للانتاج •

(يمكن توزيع الفرق على ثلاث سنوات كحد اقصى حتى لا تحمل سنة واحدة بكل الفرق) •

ويهدف هذا التعديل اساسا الى ربط استخدام الاصول الثابتة الاستخدام الامثل بالنشاط الجارى للمشروع •

ثالثا : قواعد الائتمان البنكى

وتعتبر التعديلات التي ادخلت على قواعد الائتمان البنكى اهم القواعد واكثر تأثيرا في القرار الاستثمارية من ناحية التمويل ، حيث اصبح الائتمان هو المصدر الرئيسى لتمويل كافة انواع الاستثمارات المتصلة بالتطور الاقتصادى والاساسى في منح الائتمان هو اعادة الدفع مرة اخرى من المصادر الخاصة للمستثمر كما سبق ان وضحت في الجزء السابق من ناحية ودفع فائدة على الائتمان طوال فترة القرض (حتى نهاية السداد) من ناحية اخرى . وتهدف التعديلات التي ادخلت على قواعد منح الائتمان الى دفع المستثمر الى ضرورة اجراء حساب اقتصادى سليم قبل اتخاذ قرار الاستثمار من ناحية والى ربط النشاط الاستثمارى بالنشاط الجارى (الذى سوف يكون المصدر الرئيسى لسداد الائتمان) من ناحية اخرى . ويهدف هذا التعديل كذلك الى الرقابة الموضوعية على عملية تنفيذ الاستثمار .

وتم تطبيق هذا النظام الجديد لمنح الائتمان ضمن تعديل اوسع يتصل بقواعد الاداره والتنظيم والتمويل في الاقتصاد البولندى ، والذى يهدف الى تحسين نظام الاداره الاقتصاد القومى ككل . وتم تطبيق هذا النظام منذ سنة ١٩٧٣ في الكثير من المشروعات (وعلى الاخص المشروعات الكبيرة) في قطاعات الصناعة والنقل والمواصلات والتخزين والتجارة الداخلية والتجارة الخارجية (١) .

(١) قرار مجلس الوزراء السابق - قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٣ —
قرارات وزارة المالية بتاريخ ١٩٧٣/١/١٣ رقم (٦) ، رقم (٦٩) بتاريخ
١٩٧٣/٦/١٦ ورقم (٣) بتاريخ ١٩٧٤/١/٩ ، وقرار مدير البنك الاهلى
البولندى رقم ١٣/١ - بتاريخ ١٩٧٣/٤/٩ .

وكما سبق ان ذكرنا فان القرض يجب ان يدفع في زمن معين وذلك من خلال تحديد الفترة القصوى للدفع (وهي الفترة التي تبدأ من تاريخ الحصول على الدفعة الاولى للقرض الى تاريخ دفع القسط الاخير من القرض تضم فترة انشاء المشروع وفترة دفع الدين . ومن هنا اضحى في استطاعة البنك ان يحدد في اتفاقية الائتمان طول فترة الدين بداية الدفع والسداد مقدار الدفع ومقدار الاقساط ، ولا يمكن ان تتعدى فترة الدين الفترة المحددة في الاتفاق بين البنك والمستثمر .

وبجانب ضرورة سداد مبلغ القرض ، فانه على المستثمر ان يدفع ايضا فوائد على القرض . وقد تم تحديد سعر الفائدة على القروض التي تحصل عليها الوحدات التي تطبق النظام الجديد عند مستوى ٨% سنويا ، اذا تم السداد في المواعيد المحددة ، ١٢% سنويا على السداد المتأخر . (١) وفي يناير سنة ١٩٧٤ اصبح الاستثمار الذي ينفذه بواسطة المؤسسات القطاعية والذي تتضمنه الخطة الخمسية ، وكذلك الاستثمار الذي تنفذه المحافظات خاضعا ايضا لهذه الفائدة (٢) مع الاعفاءات التالية :

- ١ - تكون الفائدة ٥% لفترة انتقال في السنتين ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ على القروض الخاصة بالتحديد اذا كانت تكلفة المبنى لا تزيد عن ٢٥% من اجمالي الاستثمار .
- ٢ - تكون الفائدة ٣% على الاستثمارات الخاصة في قطاع استخراج الفحم والبتروول والغاز الطبيعي ، وخام الحديد ، واستخراج المواد الكيماوية ، واستخراج مواد البناء (الرمل - الزلط - الاحجار - الخ) وجزء من الاستثمارات الخاصة بقطاع العقدين (الحديد والصلب) .

(١) قرار وزارة المالية رقم ٦٩ بتاريخ ١٦/٦/١٩٧٣ .

(٢) قرار وزارة المالية رقم ٣٨ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٧٤ .

- ٣ - الاعفاء من الفائدة لمدة سنة اذا تم تنفيذ المشروع قبل الموعد المحدد
لفترة لا تقل عن شهر .
- ٤ - الاعفاء من الفائدة لمدة سنتين اذا تم تنفيذ المشروع قبل الموعد المحدد
لفترة لا تقل عن سنة .

٣٠٣ : وضع الخطة الاستثمارية :

وحتى يمكن تنفيذ النظام الجديد فلقد تم اقتراح لتغيير وضع الخطة الاستثمارية ،
وذلك حتى يتلائم النظام الجديد للتمويل مع نظام التخطيط او بعبارة اخرى حتى يمكن
ربط الخطة الاستثمارية بالخطة المركزية . وطبقا للنظام الجديد ، فان الخطة الخمسية
المركزية سوف تعتبر هي الخطة الرئيسية ، في حين تقوم الخطة بعيدة المدى بوضع وتحديد
الاتجاهات العامة الاستراتيجية الشاملة لتطور الاقتصاد والمجتمع ، اما الخطة السنوية
فسوف تصبح خطة تنفيذية بشكل رئيسي ، اى تنفيذ الخطة الخمسية .

وترتبط طريقة وضع الخطة الاستثمارية بالاجابة على سؤالين رئيسيين هما :

أ - ما هي الاسس التي يجب ان يخضع لها القرار الاستثماري ومن هو الذى
يقوم باتخاذ هذا القرار ؟

ب - والسؤال الثانى ما هي خطوات اتخاذ هذا القرار ؟

وتشكل الاجابة على هذا السؤالين كيفية تنظيم عمليات ومراحل اتخاذ القرار
الاستثماري ، وذلك من اجل تحقيق الهيكل المطلوب للتراكم الرأسمالى بالشكل الذى يخدم
تحقيق الهدف العام لتطور الاقتصاد والمجتمع .

ومن وجهة نظر النشاط الاستثماري فإنه يمكن التفرقة بين نوعين من الأجهزة —
التي لها صلة مباشرة باتخاذ القرار الاستثماري • وهذان النظامان هما :

أ - النظام الاقتصادي •

ب - النظام النقدي والمالي •

ويتكون الجهاز الاقتصادي في النشاط الاستثماري من العناصر التالية (١) :

١ - المستوى المركزي لاتخاذ القرار (لجنة التخطيط)

٢ - المشروع صاحب الاستثمار •

٣ - المكاتب الاستشارية (التي تقوم بالدراسات الاقتصادية والفنية لحساب
المشروع) •

٤ - منفذ الاستثمار (المؤسسات والمقاولون التي تقوم بتنفيذ الاستثمار لحساب
صاحب المشروع) •

أما الجهاز النقدي والمالي في النشاط الاستثماري فإنه يتكون من العناصر التالية :

١ - الميزانية (ميزانية الدولة) •

٢ - البنك (البنك المركزي) •

٣ - صاحب المشروع •

وعلى المستوى المركزي فإنه من المفروض أن تكون الخطة الاستثمارية (في شكل

قرارات الجهاز المركزي بهذا الخصوص) فإن الخطة الاستثمارية تعتبر جزءاً من الخطة الشاملة •

والهدف من قرارات الجهاز المركزي هو الوصول الى هيكل مطلوب لرأى المال يجعل من الممكن

(١) لن نتناول هنا بالدراسة المكاتب الاستشارية ومنفذي المشروعات وسوف نعتبرهم —

مرتبطتين بصاحب المشروع الاستثماري •

الحصول على حجم وهيكل الانتاج النهائي المقرر . وحتى يمكن اتخاذ وتنفيذ هذه القرارات فان الجهاز المركزي يجب ان تكون لديه معلومات عن المعاملات الفنية الاستثمارية من ناحية ونسبة الاستثمار الى الناتج النهائي من ناحية اخرى . ويقوم الجهاز المركزي بتصوير هذه العلاقات في جدول المنتج - المستخدم الاستثماري . ويمكن تصوير ذلك كما يلي :

انه اذا افترضنا ان الطاقة الانتاجية للمجتمع (طاقة انتاج السلع والخدمات والتي يعبر عنها في شكل رأس مال متراكم خلال السنوات السابقة) هي Q_{t-1} وان الزيادة التي يمكن ان يحققها المجتمع في هذه الطاقة في السنة (t) نتيجة للاستثمارات المنفذه في هذه السنة هي Q_t فانه يمكن تحديد الطاقة الكلية للمجتمع في شكل

$$Q_t = Q_{t-1} + \Delta Q_t$$

وعلى اساس هذه الطاقة الانتاجية فان الجهاز المركزي يستطيع ان يحدد حجم وهيكل الانتاج في فترة الخطة القادمة . ويتم تحديد هيكل الاستثمار كما في الشكل التالي

جدول تدفق السلع الاستثمارية

حجم السلع الرأسمالية المنتجة في القطاع	تدفق السلع الاستثمارية بين القطاعات						
I_1	I_{1n}	..	..	...	I_{13}	I_{12}	I_{11}
I_2	I_{2n}	..	..	...	I_{23}	I_{22}	I_{21}
I_n	I_{nn}	..	..	...	I_{n3}	I_{n2}	I_{n1}

في هذا الجدول فان I_{ij} هي مقدار السلع الاستثمارية التي يحصل عليها
القطاع j من القطاع i ، وان اجمالي انتاج القطاع i من السلع الرأسمالية هو I_i
ويتوقف حجم I_{ij} على :

أ - معاملات الاستثمار الفنية .

ب - الزيادة المطلوب تحقيقها في الناتج النهائي للقطاع j .

في حين ان حجم I_i يتوقف على قرار الجهاز المركزي بخصوص توزيع الناتج القومي
(والتالى ناتج القطاعات) بين الاستهلاك والاستثمار .

وحتى يتحقق التوازن في الخطة الاستثمارية على المستوى المركزي فان الجهاز المركزي
يقوم بتحديد اهداف الانتاج لكل قطاع ، والزيادة المطلوب تحقيقها في حجم هذا الانتاج .
واذا عرفنا اهداف المخطط بخصوص الزيادة في حجم الانتاج ومعاملات الاستثمار الفنية فانه
يمكن تصوير المطلوب من السلع الاستثمارية لكل قطاع كما يلي :

$$I'_1 = b_{11} \Delta Q_1 + b_{12} \Delta Q_2 + \dots + b_{1n} \Delta Q_n$$

$$I'_2 = b_{21} \Delta Q_1 + b_{22} \Delta Q_2 + \dots + b_{2n} \Delta Q_n$$

$$\vdots$$

$$I'_n = b_{n1} \Delta Q_1 + b_{n2} \Delta Q_2 + \dots + b_{nn} \Delta Q_n$$

هي المعاملات الفنية للاستثمار $b_1, b_2, \dots, b_n$

وشرط التوازن هو ان يكون $(i = 1, 2, 3, \dots, n)$

$$\sum_{i=1}^n I'_i = \sum_{i=1}^n I_i \quad (i = 1, 2, \dots, n)$$

وكذلك

وبطبيعة الحال فانه على المستوى المركزي لا يمكن ان نتصور ان التوازن بين امكانيات الاستثمار (I_1) واحتياجات الاستثمار (I_1) سوف يتحقق لأول مرة . ومن هنا فاننا نجد انه سوف تظهر حالة عدم توازن سواء على المستوى القطاعي او على المستوى الكلي ففي بعض الحالات سوف يظهر فائض في امكانيات الاستثمار ، وفي بعض الحالات الاخرى سوف يظهر عجز في هذه الامكانيات . وللتوصل الى التوازن فانه يتم تعديل المتغيرات الداخلة في الخطة كليا او بعضها واول المتغيرات التي سوف تخضع للتعديل هي المعاملات الفينية للاستثمار ($b_1, b_2, \dots, b_n$) وذلك سواء لتخفيضها او بالبحث عن امكانيات الاحلال لسلع استثمارية محل لبع استثمارية اخرى (سلع استثمارية يوجد منها فائض محل سلع استثمارية يوجد فيها عجز) . وكذلك فان اهداف الانتاج يمكن ان تخضع للتغير او ان توزيع الدخل القومي بين الاستهلاك والاستثمار يخضع للتغير . ويتم عملية التقريب المتتابع هذه حتى نصل الى خطة استثمارية متوازنة على المستوى المركزي .

ويقوم صاحب المشروع الاستثماري (سواء كان صاحب المشروع هو في المستوى المتوسط لاتخاذ القرار (وزارة - مؤسسة - الخ) او في المستوى الادنى لاتخاذ القرار (المشروعات العاملة) يوضح خطة استثمارية والمهمة الاساسية لصاحب المشروع الاستثماري هي اتخاذ الاستثمارية على المستوى المركزي . ويحدد اتخاذ هذا القرار (كما سوف توضح فيما بعد في ادارة الخطة المركزية) عاملان هما :

- أ - قواعد واصل الحساب الاقتصادي في الخطة الاستثمارية .
- ب - قواعد واصل التراكم المالي Financial accumulation ، وكيفية التعرف في التراكم المالي .

وبخصوص قواعد واصل الحساب الاقتصادي في الخطة الاستثمارية (والتي سوف نتناولها بالتفصيل في الجزء الثالث من هذا البحث) ، فان صاحب المشروع يجب ان يحصل على نوعين من المعلومات وذلك حتى يمكن اختيار البديل الاستثماري الذي يتفق مع اهداف المخطط المركزي . وهذين النوعين من المعلومات هما :

١ - معلومات فنية Technical information

٢ - معلومات تخطيطية Planning information

وعدم وجود النوع الاول من المعلومات يعني عدم امكانية وضع البديل الاستثماري وعدم توافر النوع الثاني من المعلومات يعني ان الاختيار عشوائيا .

ويفرض امكانية حصول صاحب المشروع على النوع الاول من المعلومات فان المشكلة تبقى في كيفية حصوله على النوع الثاني وما هي نوع المعلومات التخطيطية التي يجب ان تتوفر لدى صاحب المشروع .

وطبقا للنظام القديم في وضع الخطة الاستثمارية في بولندا فان صاحب المشروع (وكذلك المؤسسات الاستشارية) كان يحصل على معلومات تخطيطية مباشرة في شكل اوامر بخصوص معاملات التخطيط (Physical Norms) وفي هذه الحالة فان الاسعار لم تكن تقوم باى دور في عملية تخطيط الاستثمار (ماعدا الدور التجميعي aggregation function) .

اما في النظام الجديد (وهو موضوع دراستنا) فان المعلومات التخطيطية تصل الى صاحب المشروع في شكل معاملات مالية Financial Norms في شكل اسعار (اسعار سلع رأسمالية - اسعار السلع والخدمات - معدل الربح - معاملات التمويل الخارجي) . ويهدف النظام الجديد (من خلال المعلومات التخطيطية) الى

تحقيق هدفين رئيسيين هما :

- أ - ان تعبر المعلومات عن اختيارات معينة للجهاز المركزي وان تمكن صاحب المشروع من الاختيار (بين البدائل المختلفة) في نفس الوقت .
- ب - ان تكون نتائج اختيارات صاحب المشروع متناسبه مع اختيارات الجهاز المركزي .

وتظهر هنا مشكلتان هامتان هما :

- مشكلة اختيار الاسعار - ومشكلة دالة الهدف
- (وسوف نرجع اليهما في الجزء الرابع بالتفصيل) .

وينبغي الاشارة هنا الى ان مشكلة الاسعار تعتبر من المشاكل الهامة والرئيسية في عملية وضع الخطة الاستثمارية والاختيار بين البدائل المختلفة . وحيث ان الهدف الرئيسى من المعلومات التخطيطية (في شكل الاسعار) هو اختيار البدائل الاستثمارية التى تتلائم مع احتياجات ومتطلبات الاقتصادى القومى (كما يحددها المستوى المركزى) فانه من اسهل تحديد المهام العامة للاسعار . فحيث ان البدائل الاستثمارية يجب ان تكون متلائمة مع احتياجات ومتطلبات الاقتصادى القومى فانه يجب ايضا ان تعكس العلاقات التوازنية (التى تعبر عن الندرة النسبية) فى الاقتصاد فى الوقت الحاضر وفى المستقبل . ومن هنا فان النتيجة المنطقية وهى ان الاسعار يجب ان تعكس ايضا العلاقات التوازنية فى شكل الندرة النسبية تصبح مقبولة . ولكن الواقع اكثر تعقيدا من هذا القصور النظرى او المنطقى . حيث ان تعديل هيكل الاسعار الحالى بحيث يتطابق ويتلائم مع الندرة النسبية (وبالتالى العلاقات التوازنية) فى المستقبل ليس امرا سهلا او بسيطا . ومن هنا فان النظام الجديد يستخدم بجانب المعلومات التخطيطية — المعلومات المباشرة ايضا . (والتى تؤدى مهمة تحديد مجال الاختيار امام صاحب المشروع) .

ونفس الشيء يمكن ان يقال بخصوص دالة الهدف . والمناقشة الدائرة الان بين الاقتصاديين البولنديين هي حول امكانية استخدام معيار اختيار واحد او عدة معايير للاختيار . وصفة عامة فانه يمكن القول ان معيار الاختيار او دالة الهدف يجب ان تتحدد بحيث تشمل كل الجوانب المتصلة بعملية اتخاذ القرار الاستثماري (انظر الجزء الاول) والتي تشكل من :

- ١ - حجم وهيكل الاتفاق الاستثماري .
- ٢ - المدى الزمني لتنفيذ المشروع الاستثماري والهيكل الزمني للاتفاق .
- ٣ - حجم وهيكل الاتفاق الجارى (المتصل بالمشروع الاستثماري بعد تنفيذه) .
- ٤ - العمر الزمني للمشروع .
- ٥ - حجم وهيكل الانتاج (الناتج عن المشروع الاستثماري) .
- ٦ - الهيكل الزمني للانتاج .

ويمكن بعد هذا الشرح توضيح خطوات او مراحل وضع الخطة الاستثمارية . والشرح التالى لوضع الخطة الاستثمارية يتصل فى الواقع (كنتيجة لذلك) بالخطة الخمسية . ويمكن طبقا للنظام الجديد تقسيم مراحل وضع الخطة الاستثمارية الى المراحل التالية :

المرحلة الاولى : فى هذه المرحلة يقوم المستوى المركزى (ج) للتخطيط بتحديد امكانيات الاستثمار ، وذلك عن طريق تحديد معدل نمو الدخل القومى وتوزيع الدخل بين التراكم الرأسمالى والاستهلاك (انظر نموذج تحديد نسبة الاستثمار الى الدخل القومى والملحق فى نهاية الدراسة) . وكذلك يقوم المستوى المركزى بتحديد متطلبات تنفيذ الاستثمار المقترح ، وعلى الاخص من الناحية السلعية ، وكذلك يتم تحديد الهيكل القطاعى (٣٠ قطاع) للاستثمار . ويتم تحديد المتطلبات الاستثمارية على المستوى المركزى بناء على :

- أ - طبقا لبرنامج الاستهلاك والمحدد مسبقا طبقا للنمو المقرر في معدلات دخل الافراد ، والتغير المتوقع في هيكل الاستهلاك .
- ب - التعرف على المعاملات الفنية الخاصة بالانتاج والاستثمار ، والتي يتم تحديدها بواسطة المستوى المتوسط (M) ، والذي يقوم ايضا بتحديد برنامج الاستثمار القطاعي .

المرحلة الثانية : وفي هذه المرحلة يقوم المستوى المركزي بالمقارنة بين متطلبات الاستثمار مع امكانيات التراكم الرأسمالي في الاقتصاد القومي ، وكذلك امكانيات تحقيق مسارات النمو في القطاعات المختلفة والضرورية لتحقيق برنامج الاستثمار المقرر . وفي حالة وجود اختلاف بين متطلبات الاستثمار مع امكانيات الاستثمار ، فانه يجب تعديل القروض الخاصة بتحديد نسبة الاستثمار في الدخل القومي وتحديد معدل نمو الدخل القومي . أو بعبارة اخرى فانه عملية التخطيط تبدأ من المرحلة الاولى مرة اخرى . وكذلك فانه اذا ظهر في هذه المرحلة ان برنامج الاستثمار لن يمكن تنفيذه بالشكل المقرر نظرا لوجود امكانية لتحقيق مسارات نمو القطاع (١) مثلا ، فان المستوى المركزي يقوم بدراسة امكانية الاحلال بمنتجات القطاع (١) وقطاع اخر ، فاذا ظهر ان ذلك ممكنا وانه يمكن بالتالي تنفيذ برنامج الاستثمار كما هو مقرر فانه يتم تعديل معاملات الانتاج والاستثمار ثم الانتقال من المرحلة الاولى مرة اخرى اما اذا ظهر ان ذلك غير ممكن فانه يتم الرجوع ايضا الى المرحلة الاولى ولكن بغرض تعديل معدل نمو الدخل القومي ونسبة التوزيع بين التراكم الرأسمالي والاستهلاك مرة اخرى .

ويتم التعديل بين المرحلة الاولى والمرحلة الثانية على المستوى المركزي حتى يتم الوصول الى تساوي امكانية التساوي بين امكانيات الاستثمار وبين متطلبات الاستثمار وحين يتم ذلك فان عملية تخطيط الاستثمار تستقل الى :

المرحلة الثالثة : وفي هذه المرحلة يقوم المستوى المتوسط (M) نيابة عن المستوى المركزي وليس نيابة عن الوحدات الاقتصادية التابعة له بوضع خطة استثمارية للقطاع (٩٠ قطاع) والهدف من هذه الخطة هو المحاولة المستمرة الى التحديد الدقيق (الاكثـر تفصيلا) بخصوص امكانيات ومتطلبات الاستثمار في قطاع معين ، والتي سبق تحديدها في المرحلتين الاولى والثانية .

ومن ناحية اخرى فانه في هذه المرحلة يقوم المستوى المتوسط (M) وعلى الاخص في مجال القرار الاستثماري الخاص بتوزيع الاستثمار وتحديد هيكله القطاعي وكذلك التوزيع الجغرافي للاستثمار ، بدور هام وفعال . فحتى يمكن للمستوى المتوسط بتفصيل الاتجاهات الاستثمارية المحددة بواسطة المركز فانه يقوم باجراء تفصيل مزدوج . فهو من ناحية يقوم بتفصيل الاهداف الاستثمارية ، وهو من ناحية اخرى يقوم بتحديد اهداف الانتاج ايضا وذلك باستخدام المعاملات الفنية (لكل من الاستثمار والانتاج) ، او باستخدام دالة الطلب .

وبصفة عامة فان برنامج الاستثمار القطاعي يتم تحديده على اساس :

- أ - اهداف المستوى المركزي بخصوص الاستثمار والانتاج وبعض المعلومات الاخرى (مثل الاسعار - نسب التمويل الخارجى ، معدلات الاجور ... الخ) .
- ب - الدراسات الخاصة التي يقوم بها .
- ج - المعلومات التي تصل اليه من المستوى الادنى بخصوص خططها الاستثمارية وعن طرق الانتاج واهداف الانتاج .

المرحلة الرابعة : وهى في الواقع موازية للمراحل الثلاثة السابقة وتتم في المستوى الادنى (طبقا للنظام الجديد يتكون المستوى الادنى من المشروعات الكبيرة وفي كثير من الاحيان تشكل فرعا من فروع القطاع (حيث توجد شركة او مؤسسة قابضة رئيسية) وفي هذه المرحلة تقوم

القروع (اى المستوى الادنى) بوضع خططها الاستشارية (الاستثمار الجديد -
الاصلاحات الرئيسية والتجديد والاحلال) وتقوم بتحديد متطلباتها سواء من الناحية
المادية (اى السلع الاستشارية) وكذلك حاجتها الى الموارد المالية (التى سوف تحصل
عليها من خلال الائتمان البنكى) .

ويقوم المستوى الادنى برفع خطته الاستشارية (المادية والمالية) الى
المتوسط . والذي يقوم بالمقارنة بين هذه الخطط وبين الاهداف الخاصة بالمستوى
المركزى . واذا وجد المستوى المتوسط اختلافا جوهريا بين خطط المستوى الادنى .
واهداف المستوى المركزي فى هذه الحالة تبدأ عملية وضع الخطة من اولها مرة اخرى .
حيث يقوم المستوى المركزي باعادة النظر فى معدلات نمو الدخل القومى وتوزيعه بين
الاستهلاك والاستثمار ، ويقوم المستوى الادنى باعادة النظر فى خطته الاستشارية .
وتستمر عملية التعديل حتى يختفى الاختلاف بين اهداف المخطط المركزي وبين المستوى
الادنى . وفى هذه الحالة يتم الاتفاق على الخطة الاستشارية ، ويتم اعلام البنك
المركزى (البنك الاهلى البولندى) بالخطة الاستشارية وطبقا لهذه الطريقة فى وضع
الخطة الاستشارية فاننا نجد ان المستوى الاعلى يقوم باتخاذ القرار الاول والخاص بتحديد
معدلات نمو الدخل القومى وتوزيع الدخل بين الاستهلاك والاستثمار ، بينما يقوم
المستوى المتوسط باتخاذ القرارين الثانى والثالث الخاصين بالتوزيع القطاعى والتوزيع
الجغرافى للاستثمار ، فى حين يقوم المستوى الادنى باتخاذ كل القرارات الباقية وهى
القرارات د ، هـ ، و ، الخاصة باختيار الفنى التكنولوجى وتحديد مصادر التمويل
واقتراح المشروعات الاستثمارية .

ويمكن توضيح عملية وضع الخطة الاستثمارية فى الشكل التالى :

نموذج وضع الخطه الاستثمارية

ملاحظات

R = التوازن

عرض الاستثمار S

d = طلب الاستثمار

$a =$ خطة القطاع طبقا

لاهور اف المستوی

المركزی

خطة القطاع طبقا = b

لاہذا فہم المستوی

الادبی

$A =$ الاستثمار الكلي

الاستهلاك الكلي = C

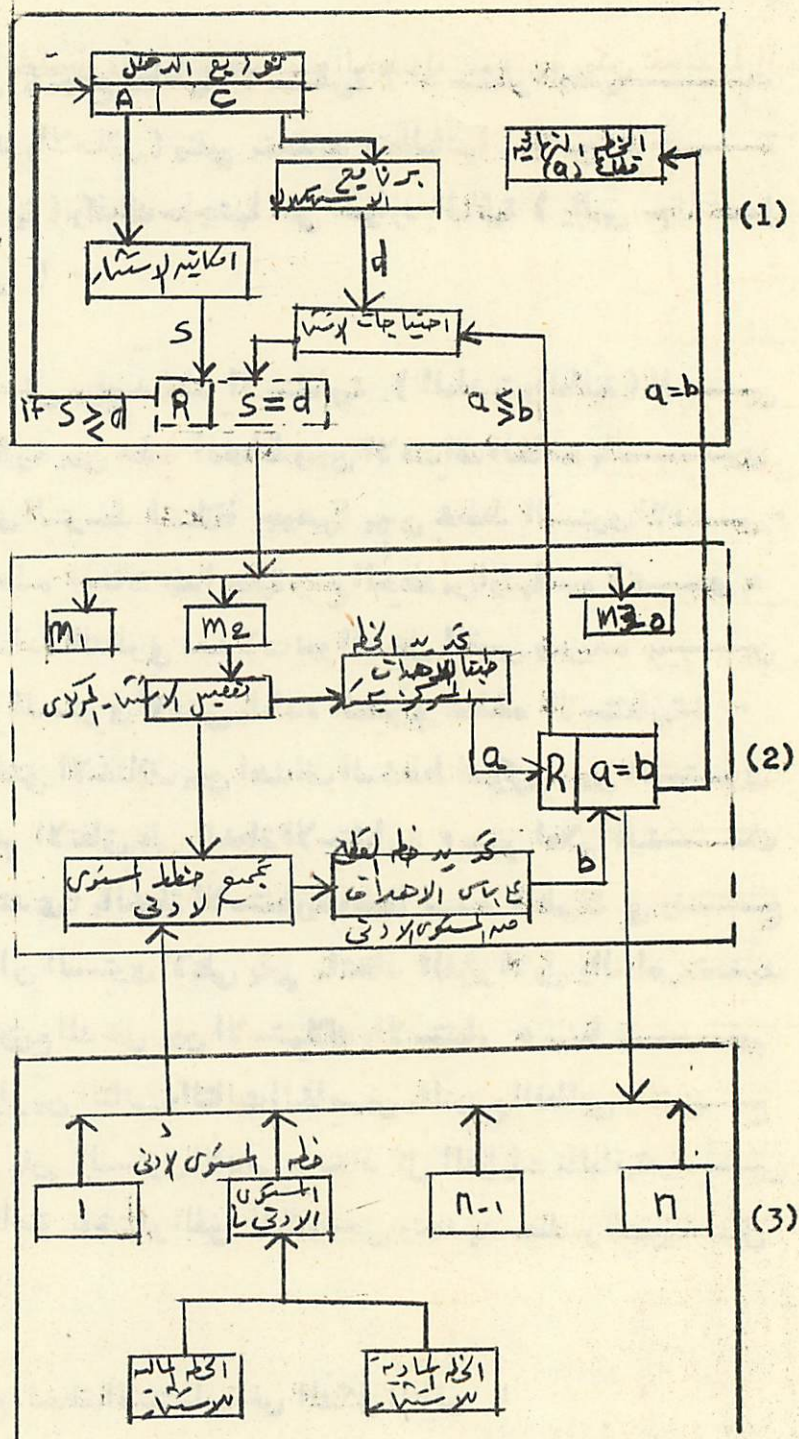
I = المستوى المركزي

المستوى المتوسط =

الوزارة

(3) = المستوى الأدنى

المؤسسه أو المشروع



وكما يتضح من الشكل فان مستويات وضع الخطة الاستثمارية يمكن تقسيمها الى ثلاث مستويات أساسية وهي :

أولاً : المستوى المركزي : وفي المستوى المركزي (أى المركز) فانه يتم توزيع الناتج والدخل القومى بين التراكم الرأسمالى (A) وبين الاستهلاك الكلى فى المجتمع (C) وبناءً على هذا التوزيع فانه يتم تحديد امكانية الاستثمار المالية أو ما سبق ان سميناه بعرض الاستثمار (S) وعلى المستوى المركزى يتم أيضاً ، يتم وضع برنامج الاستهلاك بحيث نجد أن التغير فى مستوى الانتاج الاستهلاكى (أى انتاج سلع الاستهلاك) سوف يحدد الاحتياجات من التراكم الرأسمالى (d) وسوف يتم التوازن على المستوى المركزى عندما تتساوى (d = S) أى عندما تتساوى عرض الاستثمار مع الطلب على الاستثمار (انظر المستوى المتوسط فيما يلى بعد) .

ثانياً : المستوى الأدنى : وعلى المستوى الأدنى فان كل مشروع يقوم باعداد نوعين من الخطط الاستثمارية : الخطة المادية والتي توضح احتياجات المشروع من السلع والخدمات الاستثمارية اللازمة لتحقيق وتنفيذ اهدافه الاستثمارية . والخطة المالية التي توضح امكانيات المشروع المالية ومصادر التمويل التي سوف يعتمد عليها فى تمويل الخطة سواء كانت من المصادر الذاتية للمشروع (تخصصات اهلاك رأس المال ، الأرباح المتراكمة) أو من المصادر الخارجية أى الائتمان من البنك ، أو اعانات الميزانية ويقوم المستوى الأدنى برفع خطته الاستثمارية فى شكلها المادى والمالى الى المستوى المتوسط .

ثالثاً : المستوى المتوسط : ويعتبر المستوى المتوسط فى هذا النظام لوضع الخطة العصب الرئيسى فى النظام الجديد . وقد تم تقسيم الاقتصاد البولندى الى ثلاثين

فرعا أساسيا
هما :
 M_i ($i=1, \dots, 3$) وعلى المستوى المتوسط يتم اجراء خطوتين رئيسيتين

الخطوة الأولى : وهى اجراء توزيع الاستثمار على الفروع المختلفة للاستثمار على الفروع المختلفة للاقتصاد القومى بناء على ما تم فى المستوى المركزى (أى تفصيل وتخصيص الاستثمار المركزى وذلك طبقا لأهداف هذا المستوى حيث تتحدد قيمة (a)

الخطوة الثانية : وهى تجميع خطط المستوى الأدنى واجراء التنسيق فيما بينهما ، وتحديد خطة الفرع بناء على ما جاء فى خطط المشروعات بحيث تتحدد قيمة (b) ويتحقق التوازن على المستوى المتوسط اذا تساوت كل من a , b أى اذا كانت •

$$a = b$$

واذا تحقق التوازن فان ذلك سوف يؤدى الى وضع الخطة النهائية للاستثمار • اما اذا لم يتحقق التوازن أى أن

$$a \leq b$$

فان ذلك سوف يؤدى الى عدم تحقيق التوازن على المستوى المركزى ايضا وفى هذه الحالة فان ذلك سوف يعنى أن

$$s \leq d$$

وعلى المستوى المركزى أن يعيد من توزيعه للناتج القومى بين التراكم الراسمالى والاستهلاك الاجمالى من جهة ، وكذلك على المستوى الأدنى ان يغير من خطته الاستثمارية من جهة اخرى •

وهكذا حتى يتم تحقيق شرطى التوازن فى الخطة الاستثمارية وهما :

$$s = d$$

أى الاحتياجات الاستثمارية (الطلب الاستثمارى) تساوى الامكانيات الاستثمارية
(العرض الاستثمارى) •

$$a = b$$

أى تطابق الخطة الاستثمارية للفرع من جهة نظرا المستوى المركزى وطبقا للاهداف
التي يحددها مع الخطة الاستثمارية للفرع من وجهة نظر المستوى الادنى وطبقا
للاهداف التي يحددها •

٥٤٠٣ : إدارة الخطة الاستثمارية :

يقصد بإدارة الخطة الاستثمارية تنفيذ الخطة والرقابة على التنفيذ بحيث تكون الخطة المنفذة متفقة مع أهداف ورغبات المستوى المركزي . ويتم تنفيذ الخطة الاستثمارية في النظام الجديد (في بولندا) نتيجة لتفاعل قرارات المستويات الثلاثة في التخطيط واتخاذ القرار . فلم يعد تنفيذ الخطة يتم في شكل أوامر من المستوى الأعلى إلى المستوى الأدنى ، وإنما يتم الآن نتيجة لاستخدام المستوى الأعلى وسائل اقتصادية - مالية تشجع وتحفز المستوى الأدنى بالقيام بنشاط استثماري يتفق مع رغبات المستوى الأعلى .

ويقوم المستوى المركزي في هذا النظام كما سبق أن ذكرنا اتخاذ قرارات مباشرة في مجال توزيع الدخل القومي بين الاستهلاك والتراكم الرأسمالي والتدخل (إلى حد ما) في اتخاذ قرارات توزيع التراكم الرأسمالي بين القطاعات المختلفة وبين الأقاليم المختلفة . أما كل القرارات المتبقية في مجالات الاستثمار فتترك للمستويات الأدنى حرة (المتوسط والأدنى) في اتخاذ هذه القرارات طبقاً لما تراه هي مربحة من الناحية الاقتصادية .

وأهم الوسائل المالية والاقتصادية التي يؤثر بها المستوى المركزي على بقية مستويات اتخاذ القرار هي : معدل الفائدة المدفوع على الأصول الثابتة التي يملكها المشروع (والتي يكون مصادر تمويلها الإعانات من خزينة الدولة أو المصادر الخاصة للمشروع) ، حيث يقوم المستوى المركزي بتحديد معدلات دفع تختلف من قطاع إلى قطاع آخر . ونجد أنه في النظام الجديد (١) فإن تقييم الأصول يتم على أساس الأصول الصافية (أي بعد خصم الاستهلاك) وكذلك إعفاء الأصول الممولة عن طريق الائتمان من البنك (حيث أن البنك

(١) كان الدفع يتم سابقاً على أساس الأصول الإجمالية .

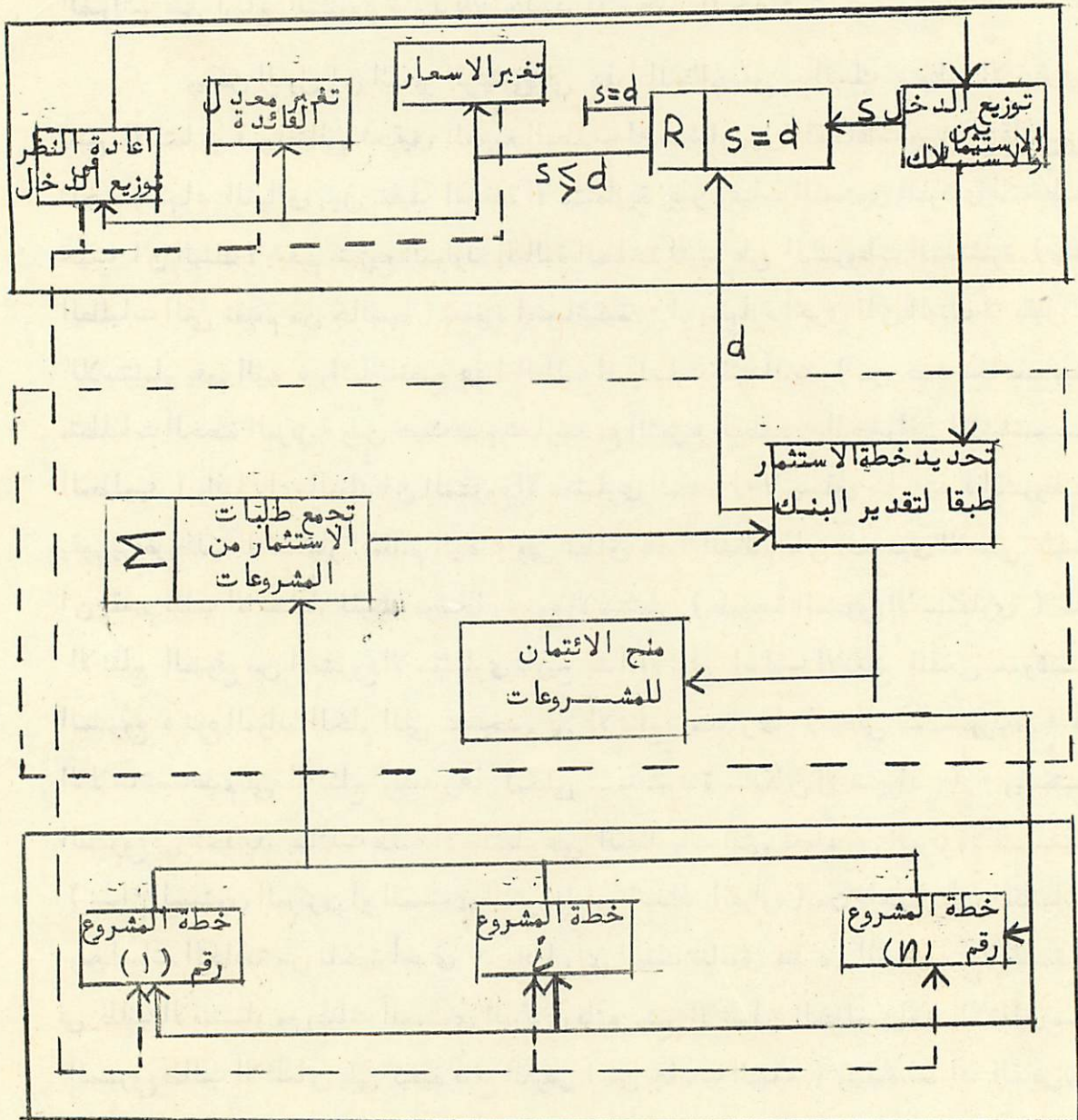
يقوم بغرض سعر فائدة على هذه الأصول عن طريق حصوله على فائدة القرض) °

ونجد كذلك من بين الوسائل المالية الهامة التي يستخدمها المستوى المركزي الضرائب على ارباح المشروع ° وكذلك تحديد الاسعار والأجور °

ويمكن القول أن الدور الرئيسي في هذا النظام يقوم به البنك ° وعلى الأخص في مجال منح الائتمان (وبالتالي تحقيق التوزيع المطلوب للاستثمار بين القطاعات وبين الأقاليم من ناحية وإيجاد التوافق بين تنفيذ الخطة الاستثمارية وبين رغبات المستوى المركزي للتخطيط) ° حيث أن البنك لا يقوم بتوزيع الموارد المالية المتاحة لديه على المشروعات المستثمرة (بناءً على الطلبات التي تقدم من جانبها) بصورة أوتوماتيكية ° أو بعبارة أخرى فإن البنك لا يقبل أي طلب للاستثمار يقوم إليه ° وإنما يخضع هذا الطلب لدراسات اقتصادية (من حيث تجانسه مع متطلبات الخطة المركزية ومن حيث عدم تعارضه مع التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار المطلوب) وإذا رأى البنك أن المشروع الاستثماري المقدم له لا يحقق مثل هذه الشروط فإنه يقوم برفض طلب الاستثمار المقدم إليه ° وفي نطاق هذا النظام فإن المستوى الأدنى عليه أن يقدم طلب الاستثمار للبنك موضحاً به نوع الاستثمار (طبيعة المشروع الاستثماري) حجم الانتاج المتوقع من المشروع الاستثماري تاريخ بدأ الانتاج أسلوب الانتاج الفني - وكان المشروع ° نوع المواد الخام التي تستخدم في الانتاج ومصدرها (محلي - مستوردة) ° نوع الآلات تستخدم في الانتاج ومصدرها (محلي - مستوردة - مكان الاستيراد) ° ويستند المشروع في تحديد بيانات طلب الاستثمار على المعلومات التي تصله من المركز الأعلى (سواء المستوى المركزي أو المستوى المتوسط في اتخاذ القرار) من ناحية وعلى إمكانياته ومعلوماته الخاصة من ناحية أخرى ° وإذا رأى البنك تناسق هذه المعلومات المقدمة إليه في طلب الاستثمار مع رغبات المستوى المركزي فإنه يمنح الائتمان المطلوب بعد الاتفاق مع المشروع طالب الائتمان على كيفية دفع القرض (من جانب البنك) وكيفية سداد القرض (من جانب المشروع) °

ويمكن توضيح عمل نظام ادارة وتنفيذ الخطة الاستثمارية كما يلي من الشكل التالي :-

شكل نموذج ادارة وتنفيذ الخطة الاستثمارية



وبصفة عامة فان سياسة فتح الائتمان (القروض) بقرض تنفيذ المشروعات الجديدة سوف تكون الوسيلة الاساسية لتحقيق اهداف النمو الاقتصادى للمجتمع والتي تعبر عنها الخطة المركزية . وعلى هذا فان البنك سوف يقوم بوضع سياسة منح الائتمان على الاسس التالية :

أ - على أساس الخطط القومية السنوية ، والتي تحدد الحجم الكلى للائتمان الذى يمكن ان يمنح .

ب - اهداف التنمية التى تحددها الخطط السنوية والخطط الخمسية للاقتصاد .

ج - على اساس قرارات الدولة بخصوص المشروعات الاستثمارية الكبيرة .

د - تقييم البنك (على اساس الدراسة المالية والاقتصادية) للمشروع الاستثمارية وتحديد امكانيات دفع القرض مع الفوائد من عائد المشروع .

ويمكن القول ان سياسة القروض فى ظل النظام الجديد لتمويل الاستثمار فى الاستثمار فى بولندا لا تقوم فقط على الاعتبارات المالية (اعتبارات امكانية دفع القرض مع الفوائد من جانب المقترض وتقليل المخاطر فى منح الائتمان . . الخ) وانما كما يتضح من الاسس السابقة لسياسة منح القروض ان البنك سوف يأخذ فى الاعتبار - قبل كل شئ - سياسة الدولة فى مجال الاستثمار ويقوم البنك بتنفيذ سياسة منح القروض من خلال :

أ - منح القرض المطلوب للمشروع الاستثمارى سواء كان هذا المشروع ضمن خطة المؤسسة أو مشروع استثمارى يتبع مشروعاً قائماً .

ب - تحديد موعد بدء سداد القرض وكذلك تحديد مواعيد دفع أقساط القرض .

ج - تحديد سعر الفائدة على القرض ومواعيد سداد الفائدة (١) .

(١) تم تحديد سعر موحد للفائدة ٨٪ سنوياً على القرض مع الاستثناءات التى وزر ذكرها فى الجزء السابق .

وبجانب قيام البنك بوضع وتنفيذ سياسة التنمية الاقتصادية في مجالات معينة ، وعلى الأخص في مجال فعالية عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وكذلك فان البنك سوف يكون مسئولا (بصورة مباشرة عن طريق دوره في منح الائتمان) عن اختيار المشروعات الاستثمارية بصفة عامة ودراسات في مجال فعالية وكفاءة بعض المشروعات الاستثمارية الكبيرة . وكنتيجة لذلك فان البنك يجب أن يساهم مساهمة مباشرة في عملية التخطيط سواء التخطيط المستوي أو الخطط الخمسية .

الجزء الرابع : الحساب الاقتصادي في مجال الاستثمار

(حسب كفاءة الاستثمار) .

١٠٤ - نقد نظام الحساب الاقتصادي في مجال الاستثمار في النظام القديم :

من المسائل المتفق عليها بين الاقتصاديين في الدول الاشتراكية هي أن كفاءة الاستثمار (أي كفاءة الاستثمار المحقق نتيجة لاستخدام الموارد المالية ، والمادية المتاحة للتراكم الرأسمالي) تتحقق اذا ما كانت نتائج هذه الاستثمارات في شكل انتاج مادي او خدمات في كل سنة من سنوات استخدامها في الانتاج الجاري تتفق مع الهدف النهائي للاقتصاد القومي وهو رفع مستوى المعيشة الى اقصى درجة ممكنة . او بعبارة أخرى اذا تحقق أكبر قدر ممكن من الانتاج (هيكل الانتاج) الذي يتلائم مع احتياجات المجتمع والاقتصاد (هيكل الحاجات) . الا اننا نجد أن هذا التحديد العام لمعيار تحديد كفاءة وفعالية الاستثمار لا يكفي لتحقيق أفضل الاختبارات في مجال الاستثمار وذلك في المجال التطبيقي ، حيث نجد أنه من الضروري تحديد المعايير الكمية التي على أساسها يمكن أن نقرر أي من الاختيارات الاستثمارية

(الفنية والمادية) يمكن ان نحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية •

ولقد قامت مناقشة علمية طويلة بين الاقتصاديين البولنديين حول الوسائل المختلفة والاشكال التى يمكن بواسطتها اجراء الحساب الاقتصادى فى مجال الاستثمار بغرض تحقيق امكانية اختيار البديل الاستثمارى الأمثل (سواء على المستوى المركزى أو على المستويات الادنى) الذى يتفق مع متطلبات واحتياجات الاقتصاد القومى • وكما سبق أن ذكرنا (فى الجزء الثالث) فان القرار الاستثمارى وعلى الاخص على المستويات الادنى الذى يتفق مع متطلبات واحتياجات الاقتصاد القومى • وكما سبق ان ذكرنا (فى الجزء الثالث) فان القرار الاستثمارى وعلى الاخص على المستويات الادنى سوف يتوقف على عاملين هامين هما :

ا - قواعد واصل الحساب الاقتصادى فى الخطة الاستثمارية •

ب - قواعد واصل التراكم المالى وكيفية التصرف فى التراكم المالى (قواعد ادارة المشروع الاقتصادى) •

وقبل ان تتناول هذين العاملين بالتحليل ، فانه يجب الاشارة الى انه يوجد اتفاق عام على ان قواعد واصل الحساب الاقتصادى فى الخطة الاستثمارية من ناحية وقواعد واصل التراكم وكيفية التصرف فيه من ناحية اخرى والتى كانت متبعة ضمن نظام الادارة والتخطيط القديم ، لم تكن تؤدى الى اختيار البدائل الاستثمارية الاكثر كفاءة من وجهة نظر الاقتصاد القومى ، وانها كثيرا ما كانت تؤدى الى وجود اختلاف جوهري بين اتجاهات ورغبات وقرارات المخطط المركزى ، واتجاهات ورغبات المستويات الادنى (وعلى الاخص على مستوى المشروع) •

ويظهر الاختلاف بين اتجاهات ورغبات وقرارات المخطط المركزى وبين اتجاهات ورغبات وقرارات المستويات الادنى فى ثلاث مجالات رئيسية نوجزها فيما يلى :

أ - تنفيذ استثمارات ومشروعات جديدة لم يكن تنفيذها ضروريا لتحقيق مستوى معين وهيكل معين من الناتج القومي النهائي .

ب - أن المستوى الأدنى (وعلى الاخص المشروع) يكون سلبيا في كثير من الحالات بخصوص اقتراح الاستثمارات الجديدة ، وأنه ينتظر تعليمات الجهاز المركزي بهذا الخصوص وفي مثل هذه الحالات ، فإنه اذا قام المستوى الأدنى بأجراء الحساب الاقتصادي للمشروع الاستثماري المقترح ، فإنه في كثير من الحالات ما يكون هذا الحساب الاقتصادي حسابا شكليا لا يؤدى الى الاختيار الأفضل دائما .

ج - أنه في اغلب الحالات ما يكون الاستثمار المنفذ اكبر من الاستثمار المخطط (لمشروع معين) ، وكنتيجة لذلك فان فعالية الاستثمار وكفاءته الحقيقية تكون دائما (في مثل هذه الحالات) أقل من الفعالية او الكفاءة المخططة للاستثمار .

ويميل اغلب الاقتصاديين في بولندا الى ارجاع عدم فعالية قواعد واصول الحساب الاقتصادي في النظام القديم الى سببين رئيسيين (١) .

السبب الأول :

هو عزل النشاط الاستثماري عن النشاط الجارى للمشروع ، وذلك من خلال استخدام قواعد للحساب الاقتصادي في مجال الاستثمار تختلف عن قواعد الحساب الاقتصادي المستخدمة في تقييم النشاط الجارى للمشروع . أو بعبارة اخرى فإنه يوجد

(1) K. Leszczynski "Rachunek efektywności Nakładów Inwestycyjnych Zasopow produkcyjnych w Optymalnym Planie Centralnym" Ekonomista No. 1, 1968 P.3 - 10, K. Leszczynski "Ekonomiczne warunki stosowania rachunek efektywności Inwestycji" Ekonomista, No.6, 1972. S. Nowacki Op.cit., P.439 , J. Pajestka, Op.cit., P. 21. Z. Fedorowicz. Ceny i Akumulacja Finansowa w Gospodarcie Uspołecznionej" PWN , Warszawa, 1972, P. 231, P. 354., Fedorowicz

اختلاف بين قواعد الحساب الاقتصادي لرأس المال المتراكم فعلا وبين قواعد الحساب الاقتصادي لرأس المال المتراكم فعلا وبين قواعد الحساب الاقتصادي لرأس المال الذي سوف يتراكم في المستقبل . حيث نجد أنه يوجد اختلاف في معيار أو دالة الحساب الاقتصادي (من حيث العناصر التي تحتوي عليها الدالة أو المعيار) ، وكذلك يوجد اختلاف بين كيفية تحديد التكاليف وحجمها ، كما أنه يوجد اختلاف بين تحديد فترة عمر المشروع ، وكذلك اختلاف في تحديد كفاءة استخدام رأس المال .

وفي مثل هذه الحالات فإننا نلاحظ أن صاحب مشروع الاستثمار لا يعطي أهمية كبيرة لعملية الحساب الاقتصادي في مرحلة تخطيط الاستثمار وعلى الأخص لمعيار تحديد كفاءة الاستثمار ، حيث أن ذلك لن يؤثر بصورة مباشرة على الموقف المالي بعد استلام المشروع للتشغيل وبعد بدء الانتاج الفعلي ، حيث أنه سوف يبدأ في استخدام طرقا جديدة للحساب الاقتصادي .

وعلى هذا فإن الكثيرين يعتقدون (ونؤيدهم في ذلك) أن فصل الحساب الاقتصادي في مجال الاستثمار عن تقييم (عن طريق الحساب الاقتصادي) النشاط الجاري للمشروع تخل بالفهم الصحيح للحساب الاقتصادي بصفة عامة ، وتؤدي إلى أن يصبح الحساب الاقتصادي (بمعنى أو بآخر ، وفي صورة أو في أخرى) حسابا شكليا لا يؤدي إلى اختيار القرار الصحيح بصفة خاصة .

= "Decyzie Inwestycyjne i Finansowanie inwestycji"
Zycie Gospodarcze No. 9 and 10 1969.

ويورد الاستاذ J. Pajestka ان الفهم الصحيح للحساب الاقتصادى يقوم على (١) :

١- ان الحساب الاقتصادى هو نظام يقوم على اساس " شكل معقول " Rational Form من حساب العائد والتكاليف ، وبالتالى فان الحساب الاقتصادى يعتبر الاساس الموضوعى لاختيار القرار السليم .

٢- ان الحساب الاقتصادى يقوم على اساس معلومات معينة "Parameters" من بينها الاسعار والاجور وسعر الفائدة والتكاليف الاجتماعية وكذا قواعد التراكم المالى ، ومن هنا فان استخدام الحساب الاقتصادى يتيح امكانية اخضاع المشروع للحساب الاقتصادى على المستوى الكلى من ناحية وسياسة الدولة الاقتصادية من ناحية اخرى .

٣- ان الحساب الاقتصادى يقوم بتحديد نظام تمويل المشروع (على اساس التمويل الذاتى بمعنى الصرف والانفاق من دخل المشروع من مبيعاته ومصادره الاخرى) .
ونتيجة لذلك فانه يربط نظام الحساب الاقتصادى بنظام تمويل المشروع الاقتصادى يمكن ايجاد الشكل الامثل لربط نظام الحوافز الاقتصادية بنتائج نشاط المشروع الجارى والاستثمارى .

وبالنظر الى هذه المهام الرئيسية للحساب الاقتصادى ، فان النتيجة الرئيسية التى توصل اليها الكثير من المهتمين بتحسين النظام (نظام ادارة وتخطيط الاقتصاد الاشتراكى) يتفقون على انه لا يمكن الابقاء على هذا الفصل الفلسفى بين الحساب الاقتصادى فى مجال الاستثمار والحساب الاقتصادى فى مجال النشاط الجارى (الانتاج) للمشروع .

السبب الثانى :

وهو سبب عام يرتبط بنظام التخطيط بصفة عامة وهو وجود نوعين من الحساب

(1) J. Pajestka "Op. cit.", P. 18-19

الاقتصادى يرتبط كل منهما بنظام معين من التخطيط • فى نظام التخطيط المركزى (والذى يقوم فيه المستوى المركزى باتخاذ جميع القرارات المتصلة بالانتاج والاستثمار سواء على المستوى الكلى أو على مستوى المشروع ، وحيث نجد أن المشروع يخضع فى اتخاذ قراراته على الأوامر المباشرة من الجهاز المركزى) فإن الحساب الاقتصادى يكون هنا ذو دور أقل أهمية من الدور الذى تقوم به نظام الموازين (وعلى الأخص الموازين السلعية) وتفقد الوسائل المالية (الاسعار - الاجور - النقود - سعر الفائدة ٠٠٠٠ الخ) •

أى مفعول ولا يكون لها أى دور سوى الدور التجميعى •

أما فى نظام التخطيط اللامركزى والذى يقوم أساسا على حرية المشروع فى اتخاذ القرارات باستخدام الحساب الاقتصادى (بالمعنى الواسع) فإن الجهاز المركزى فى هذه الحالة يقوم فقط بتوجيه المشروع بناء على استخدام الوسائل المالية (الاسعار - النقود - الاجور - سعر الفائدة ٠٠٠٠ الخ) •

وحيث أننا نجد أنه لا يوجد (فى الواقع والتطبيق) أيا من النظامين فى شكلهما الكامل وإنما نجد أنه خليط (بدرجة أو باخرى) من استخدام الاوامر والوسائل المالية فى عملية التخطيط والتنفيذ ، فإننا نجد أنه فى مجال الاستثمار قد ساد (بطريقة أو باخرى) نظام الاوامر والقرارات المباشرة من الجهاز المركزى للتخطيط فى حين أنه (وعلى الأخص فى أواخر السينات) بدأ فى استخدام الوسائل المالية بدرجة أكبر فى توجيه نشاط المشروع الجارى • وساد الاتجاه الذى يميل الى التقليل من استخدام الاوامر المباشرة فى توجيه نشاط المشروع الجارى • ونتيجة لذلك فإنه فى الواقع ساد الاقتصاد القومى نظامين من التخطيط ونظامين من الحساب الاقتصادى ، أحدهما يتصل بمجال الاستثمار ويمكن أنه نصفه بشأنه نظام مركزى لا يقوم فيه الحساب الاقتصادى ولا الوسائل المالية بتأدية دور هام فى توجيه المشروع أو فى اتخاذ القرارات ، ونظام آخر يتصل فى مجال النشاط الجارى ويقوم على أساس وجود نوع من اللامركزية فى التخطيط واتخاذ القرارات فى مجال الانتاج ، وفيه يكون للحساب

الاقتصادى وكذلك للوسائل المالية والاقتصادية بدور ما (يتوقف هذا الدور على مدى درجة اللامركزية وعلى نوع الوسائل المالية المستخدمة فى توجيه المشروع) •

وكنتيجة لذلك فانه نشأ التناقض والفصل بين تقييم المشروع والمجال الاستثمارى وتقييم المشروع فى مجال الانتاج الجارى والذي اشرنا اليه سابقا • ومن هنا فان النظام الجديد للحساب الاقتصادى وكذلك لنظام تمويل وإدارة المشروع يهدفان معا الى ازالة هذا التناقض وتوحيد قواعد الحساب الاقتصادى وكذلك تمويل وإدارة المشروع •

والاتجاه الغالب الان بين الاقتصاديين البولنديين ، وعلى الاخص فى مجال تحديد قواعد إدارة وتمويل المشروع هو الى قبول القواعد التالية :

١- ان تكون المصادر الرئيسية لتقييم نشاط المشروع الجارى والاستثمارى هو نتائج المشروع المالية فى صورة الربح Profit ويرجع اختيار هذا المعيار الى الاعتقاد بانه اكثر معايير التقييم موضوعية ، واكثرها تعبيرا عن طبيعة نشاط المشروع • ويقرر الاستاذ J. Pajestka ان تطبيق معيار الربحية مقاسا على اساس العلاقة بين الربح والتكاليف $\left(\frac{\text{الربح}}{\text{التكاليف}} = \frac{P}{E} \right)$ قد ادى الى تعطيل نمو الانتاج ووضع العراقيل امام نشاط المشروع وتوسيعه ، حيث ان اى زيادة فى الانتاج ذات ربحية منخفضة (نتيجة لزيادة التكاليف مثلا) سوف تؤدى الى انخفاض فى الربحية الكلية للمشروع على الرغم من أنه قد تكون زيادة الانتاج هذه مطلوبة (التكاليف اقل من قيمة السلعة هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان تطبيق معيار معدل الربح Rate of Profit مقاسا بنسبة الربح الى رأس المال (الثابت او الثابت والجارى) يؤدى الى اخضاع نشاط المشروع الى عوامل لا تعبّر عن كفاءة المشروع ونتاجيته بصورة مباشرة (مثل التغير فى حجم رأس المال) •

ويميل الكثير الى تحبذ استخدام كل من معيار الربحية ومعيار معدل الربح كأدوات لتحليل نشاط المشروع وتساعد على تحديد كفاءة هذا المشروع مع

استخدام الربح لمعيار رئيسي لتقييم نشاط المشروع (١) .

٢- وحتى يكون لمعيار الربح التأثير المطلوب على نشاط المشروع فان ربح المشروع يمكن أن يحسب (طبقا لظروف وحالات المشروعات الاقتصادية) بواحد من الطــــرق التالية (على حسب الاسعار التي يتم الحساب على اساسها) .

أ - قيام حساب الربح على أساس اسعار المصنع ، ويمكن ان تكون هذه الطريقة الأكثر استخداما وعلى الاخص في فترة التطبيق الاولى .

ب - أن يكون حساب الربح على أساس اسعار الجملة ، مع استخدام معدل موحد للضريبة (لمجموعة محددة من السلع) . وتستخدم هذه الطريقة بصورة رئيسية في الصناعات التي تنتج سلعا للاستهلاك .

ح - حساب الربح على أساس تكاليف معيارية Normative costs وذلك لبعض المشروعات التي تتميز بخضوعها لظروف وشروط اقتصادية مختلفة أو لعوامل جوية أو ما شابه ذلك .

د - أن يكون حساب الربح باستخدام الاسعار العالمية (وعلى الاخص في مجال التصدير) مع استخدام اسعار تحويل معينة .

٣- أن يتم توزيع الربح المتحقق في المشروع بناء على قواعد ومعايير تتصف بالثبات النسبي حسب (لفترة الخطة الخمسية على الأقل) ويتم توزيع الربح حسب الاقتراحات الجديدة بين ما يمكن أن يسمى بالتوزيع الثابت ، وبين الجزء الخاضع للتوزيع غير الثابت .

ويتكون الجزء الخاضع للتوزيع الثابت (أي تلك البنود التي يجب البدء في التوزيع عليها) من البنود التالية :

(١) J. Paiercke, Op. cit. , P. 20.

أ - تحويل جزء معين (أو نسبة معينة) من ربح المشروع لحساب المؤسسة بغرض تحقيق تراكم مالي على مستوى المؤسسة . ويتم تحديد هذا البند اما على أساس تحديد مبلغ معين يدفعه المشروع الى المؤسسة سنويا بصرف النظر عن حجم الارباح المحققة ، او على أساس نسبة ثابتة من حجم الارباح .

ب - تخصيصات بغرض التطوير والتقدم الفني والتكنولوجي في المشروع ، وذلك على أساس نسبة ثابتة من الربح .

ج - التوزيع بين عمال وموظفي المشروع في شكل حوافز مالية تحدد على اساس وقواعد معينة في المشروع .

اما الجزء الثاني وهو الجزء الخاضع للتوزيع غير الثابت (طبقا لحالات المشروع) بمعنى ان مشروعا ما قد لا يكون في وضع يضطره الى استخدام هذا الجزء (ويوزع بين البنود التالية :

أ - دفع اقساط القروض الاستثمارية التي حصل عليها المشروع (بعد نفاذ مخصصات اهلاك رأس المال في دفع القرض) .

ب - دفع فوائد القروض الاستثمارية .

ج - دفع الغرامات المالية التي يتحملها المشروع نتيجة نشاطه الجارى .

٢٠٤ قواعد الحساب الاقتصادي في مجال الاستثمار .

يمكن القول ان مشكلة تخطيط الاستثمار ترتبط بصورة مباشرة بتخطيط الانتاج . ويرجع ذلك الى ان تخطيط الانتاج في الاقتصاد الاشتراكي يعنى تحديد الانتاج النهائي من السلع والخدمات المختلفة التي يتم انتاجها خلال فترة التخطيط ، وكذلك تحديد انتاج السلع والخدمات التي تستخدم في عملية الانتاج النهائي . ثم

أخيرا اجراء التوازن بين احتياجات القطاعات التي تقوم بانتاج السلع والخدمات النهائية مع المتوافر من السلع الاستثمارية والقوى العاملة . ومن ناحية اخرى يمكن القول ان الجهاز المركزي للتخطيط لن يستطيع تحديد كميات الانتاج مع السلع الرأسمالية طبقا لاحتياجات الاقتصاد القومي ما لم يأخذ في الاعتبار بديل استثماري معين . حيث اننا نجد ان حجم المطلوب من كل سلعة رأسمالية يتوقف على نوع وطبيعة البديل الاستثماري التي تم اختياره في القطاعات التي سوف تستخدم هذا النوع من السلع الرأسمالية .

ويمكن القول كذلك انه على المستوى القومي، فإنه توجد بدائل استثمارية عديدة والتي تحقق الاستخدام الكامل لكل من القوى العاملة والوارد الاستثمارية المتوافرة في الاقتصاد القومي . الا اننا نجد ان الاختيار السليم للبديل الاستثماري يتم اذا كان هذا البديل لا يؤدي فقط الى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية (البشرية والمادية) وانما يؤدي أيضا الى تحقيق أكبر حجم من الناتج النهائي من السلع والخدمات (أو أكبر حجم من الناتج النهائي من السلع والخدمات أو أكبر حجم من الدخل القومي) وذلك في الخطة المركزية .

ولكن حتى اذا افترضنا أن الخطة المركزية هي خطة مثالية "Optimal Plan" بمعنى انه قد تم اختيار البديل الاستثماري الذي يحقق أكبر حجم الناتج النهائي — فاننا لن نكون متأكدين من تحقيق هذه الخطة حيث أنه لا بد من العمل على تأكيد : —
أولا : انه يكون نشاط الوحدات الاقتصادية (على المستوى الأدنى) في مرحلة التخطيط (يتفق مع اتجاهات المخطط المركزي وعلى الاخص في مجال تخطيط الاستثمار . أو بمعبارة أخرى ان يقوم المخطط على المستويات الأدنى باختيار بديل انتاجي وبديل استثماري يتفق مع البدائل التي يقوم المخطط المركزي باختيارها .

ثانيا : ان تقوم كل المشاريع (ومن بينها المشاريع الجديدة) بانتاج السلع والخدمات
بالانواع والكميات المحددة فى الخطة المركزية وان تقوم باستخدام موارد هـ —
الاقتصادية باعلى كفاءة ممكنة .

ويمكن تحقيق هذا النوع من التوافق والتجانس بين نشاط واهداف المخطط المركزى
ونشاط واهداف المستويات الادنى سواء فى مجال الانتاج او الاستثمار وذلك من خلال
توفير ما يمكن ان نسميه بالشروط الاقتصادية للحساب الاقتصادي السليم ويمكن تصوير
هذه الشروط الاقتصادية فى النقاط الاربعة التالية : —

اولا : اذا ما امكن اعداد المستويات الادنى بالمعلومات الاساسية المتصلة بحجم المطلوب
من كل من السلع والخدمات المختلفة من ناحية وكذلك المعلومات
Parameters الاساسية المحددة على المستوى المركزى .

ثانيا : اذا امكن اعداد المستويات الادنى بمعايير الكفاءة والتي على اساسها تستطيع
هذه المستويات اختيار البديل الاستثمارى الاكثر كفاءة .

ثالثا : اذا ما امكن التأكد من ان معايير الكفاءة المحدد على المستوى المركزى سوف تطبق
بواسطة المستويات الادنى اثناء اختيار البديل الاستثمارى . ويتم هذا التأكد ان —
ما كانت معايير الكفاءة المحددة على المستوى المركزى لا تتعارض مع اهداف
ومصالح الوحدات على المستوى الادنى . ويتم ذلك عن طريق ربط المعايير بالحوافز
الاقتصادية على مستوى المشروع .

رابعا : اذا ما كان النظام المالى للمشروع (التمويل والا قراض وتوزيع الارباح) يتيح
للمشروع الموارد المالية الكافية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المطلوبة .
ويمكن القول ان النظام الاستثمارى السابق كان ياخذ فى الاعتبار العاملين

الاول والثاني على اساس اعتبار نظام الحساب الاقتصادي ومعياري هذا الحساب يستخدم فقط كاساس لاختبار البديل الاستثماري الا انه كما راينا في تحليلنا السابق فان مثل هذا النظام في تخطيط وتمويل الاستثمار لم يكن يحقق الاختيار الامثل للبدايل الاستثمارية . وعلى هذا فانه حتى يكون نظام الحساب الاقتصادي نظاما جيدا فانه يجب ان يوفر هذه الشروط الاقتصادية الاربعة كاملة . واذا تم توفير هذه الشروط الاقتصادية للاختيار السليم فاننا سوف نجد ان المستويات الادنى سوف تحدد نشاطها واختياراتها بشكل يتطابق مع اختيارات المخطط المركزي .

٣٠٤ - معايير الحساب الاقتصادي

حتى يمكن للمستويات الادنى القيام بالحساب الاقتصادي السليم في مجال الاستثمار فانه يجب ان يكون لديها المعلومات الكافية لاجراء هذا الحساب من ناحية ، وان يكون لديها المعيار او المعايير التي على اساسها تقوم باجراء هذا الحساب . والمعلومات الرئيسية التي يحتاج اليها المستوى الادنى هي : معدلات الاجور - اسعار السلع والخدمات وكذلك المعدل الاجتماعي لكفاءة الاستثمار .

ويقوم معامل كفاءة الاستثمار في شكل (معدل ربح اجتماعي) بدور هام في عملية الحساب الاقتصادي من ناحية ، وفي عملية حساب الاسعار من ناحية اخرى ويقوم الجهاز المركزي بتحديد معامل الاجتماعي لكفاءة الاستثمار من خلال محاولة تحقيق اختيار البديل الاستثماري الذي يحقق الاستخدام الكامل لعناصر - الانتاج (العمل ورأس المال) من ناحية ويحقق اكبر دخل قوى من ناحية اخرى (١)

(١) K. Leszczynski "Rachunek efektywnosci nakladow inwestycyjnych" Ekonomista. 1966 No. 1.

ويوضح هذا المعامل الحد الأدنى الذي يجب أن يتم به تخفيض تكاليف الانتاج نتيجة استثمار معين ، وذلك بصرف النظر عن القطاع الذي يتم الاستثمار فيه . وبصرف النظر عما إذا كان هذا الاستثمار في قطاع انتاجي أو في قطاع غير انتاجي ، وعن المكان الذي يبنى فيه المصنع أو المشروع ، وبصرف النظر عما إذا كان الاستثمار هو في مشروع قائم أو هو استثمار جديد ، وبصرف النظر عن حجم الاستثمار أو طول فترة الانشاء وكذلك بصرف النظر عن مصدر تمويل الاستثمار .

فمثلا إذا كان معامل كفاءة الاستثمار الاجتماعي هو e فإنه حتى يمكن تحقيق استثمار معين بحجم I فإن تكاليف الانتاج يجب أن تنخفض على الأقل بما يساوي eI ويتم حساب المعامل على اساس المعادلة التالية :

$$e = \frac{1}{T}$$

حيث T فترة اعادة راس المال

وبصفة عامة إذا كان هناك مشروعين استثماريين فإنه يتم حساب T كما يلي :

$$T = \frac{C_2 - C_1}{I_1 - I_2}$$

حيث I_1 حجم الاستثمار المطلوب لتنفيذ المشروع الاول .

I_2 " " " " " " " " الثاني .

C_1 " التكاليف (تكاليف العمل بصفة خاصة) المرتبطة بالمشروع الاول .

C_2 " " " " " " " " الثاني .

ويكون الاختيار بين المشروع على اساس اختيار المشروع الاستثماري الذي يحقق الشرط التالي (1)

$$I_1 - I_2 \geq e (C_2 - C_1)$$

اما إذا كان هناك اكثر من مشروعين يتم الاختيار فيما بينها فإنه الشرط السابق

$$e = \frac{I_1 - I_2}{C_2 - C_1} \quad (1) \text{ حيث أن } e = \frac{1}{T} \text{ فإننا نجد أن ومنها نصل إلى الشرط المشار إليه .}$$

يمكن التعبير عنه كما يلي :

$$E = \frac{e \cdot I + C}{Q} = \text{Min.}$$

حيث Q حجم الانتاج المحقق يتجه للاستثمار
 C تكاليف الانتاج الاجتماعية (أى التى يتحملها المجتمع لانتاج وحدة واحدة من سلعة معينة) *

وتستخدم المعادلة السابقة كمعيار لقياس كفاءة الانتاج ونشاط المشروع.

عامة كما يلي :

$$E_a = \frac{e \cdot I + C}{Q \cdot P}$$

حيث P هى سعر الوحدة من الانتاج (ويقدر سعر الوحدة على أساس اسعار —
 الجملة)

وتوجد كذلك اشكالا اخرى لهذا المعيار وعلى الاخص معيار كفاءة نشاط التجارة الخارجية فى الشكل التالى :—

$$E_F = \frac{e \cdot I + C}{Q \cdot G}$$

حيث Q قيمة الانتاج المتوقع تحقيقه نتيجة للاستثمار $Q \cdot G$ (بالاسعار المحلية) *
 C سعر التحويل بين عملة الدولة وعملة اجنبية اخرى (الدولار مثلا)

اما معيار الحساب الاقتصادى الذى اصبح اكد قبولا وعلى الاخص تحت النظام الجديد لتمويل الاستثمار فهو المعيار الذى يمكن ان يربط بين معيار الحساب الاقتصادى على المستوى المركزى والذى يعبر عن معيار كفاءة الانتاج E_a وبين الحساب الاقتصادى الذى يجرى على المستوى المشروع بغرض تحقيق فائض اقتصادى محدد (او مخطط) يعبر عنه كما يلي :

حيث r تساوى الفرق بين العائد فى شكل موارد مالية (حجم الانتاج $\times$ الاسعار) وبين تكاليف الانتاج .

ويتم هذا الربط عن طريق مفهوم الربط الصافى والذي يقاس كما يلي :

$$R = P - C - Ie = \text{Max}$$

وهذا هو المعيار الذى تم الاخذ به ضمن النظام الجديد للحساب الاقتصادى . ويقصد من جانب كثير من الاقتصاديين ان هذا المعيار سوف يؤدى الى تحقيق افضل اختيار اقتصادى ممكن ، وذلك من حيث انه يعبر عن ان التوفير فى التكاليف الاجتماعية للانتاج قد وصل الى اقصى ما يمكن تحقيقه وذلك على المستوى القومى من ناحية وانه نفس الوقت يعبر عن ان المشروع قد حقق اكبر قدر من الربح الصافى (وهذا الموقف تتفق مع مصلحة المشروع) من ناحية اخرى .

ويمكن القول ان كفاءة نشاط المشروع (والمتوقعة على نوع الاختيار الذى يقوم به المشروع فى مجال الاستثمار والانتاج) وذلك بتحقيق ربح صافى سوف تتحقق اذا استطاع المشروع ان يحقق :-

ا - اما تخفيض فى التكاليف التى يتحملها فى الانتاج اى تخفيضه فى حجم C مع ثبات حجم الانتاج وذلك عن طريق تخفيض استخدام المواد الخام او انواع التكاليف الاخرى .

ب - او زيادة حجم الانتاج مع ثبات التكاليف وعلى الاخص كنتيجة لزيادة انتاجية العمل اى زيادة فى Q مع ثبات C .

ج - او تخفيض فى حجم الاستثمارات المطلوبة I لتحقيق هدف انتاجى معين .

ومعبرة أخرى فإنه يمكن أن نحدد أن كفاءة نشاط المشروع سوف تتضح إذا كان نتيجة نشاط المشروع (الربح المخطط) $(Q \cdot P - C)$ أكبر من التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة لهذا النشاط في شكل $I \circ$.

ويعتقد كل من الأستاذ J. Pajestka والأستاذ K. Leszczenski أن معيار الربح الصافي بالصورة التي سبق الإشارة إليها يؤدي إلى زيادة الدخل القومي أكبر زيادة ممكنة وكنتيجة لذلك فإنه يوجد هناك علاقة بين تحقيق أكبر ربح صافي ممكن وتحقيق أكبر مستوى للدخل القومي. أو بعبارة أخرى فإن معيار الربح الصافي يقيم علاقة وثيقة بين نشاط واهداف المخطط المركزي وبين نشاط واهداف المشروع على المستويات الأدنى وبالتالي يحقق أحد الشروط الضرورية لقيام نظام للحساب الاقتصادي السليم (1).

ويرى بعض الاقتصاديون أن نظام الحساب الاقتصادي يجب أن يكون معياراً متعدد الجوانب، وأن يقوم على أساس استخدام معايير مختلفة يعبر كل منها عن جانب معين (2). ويعدد هؤلاء الاقتصاديين الجوانب التي يجب أن يأخذها نظام الحساب الاقتصادي، والتي سوف يعبر كل جانب منها في شكل معيار للحساب كما يلي :-

- أ - معيار كفاءة الانتاج (والذي سبق أن شرحناه) .
- ب - معيار كفاءة الانتاج معبراً عنه بالاسعار العالمية (والذي سبق أن شرحناه أيضاً) .
- ح - معيار توازن ميزان المدفوعات معبراً عنه في شكل الفترة التي يستغرقها اعادة دفع الاستثمارات (معبراً عنها بالاسعار العالمية) ويعبر عنه في شكل المعادلة التالية (3) :

$$T_{zk} = \frac{Id. - G}{Q \cdot P - C}$$

(1) J. Pajestka, Op. Cit P. 22, K. Leszczenski 20p. cit P. 1058.

(2) A. Melich, "Rachunek Ekonomiczny Wsoqalizmie" Economic calculation in socialism, Warszawa, 1971. P. 239

(3) M. Ostrowski, Nowe Metody Badania Efektywnosci Inwestycji

حيث I_d هي حجم الاستثمارات (في شكل سلع رأسمالية مستوردة من الخارج) *
يعتبر الاستاذ Ostrowski من المؤيدين لاستخدام أكثر في نظام الحساب الاقتصادي .

- د - معيار فترة انشاء المشروع (حيث يكون الاختيار على اساس الفترة الاقصر) .
هـ - معيار التقدم الفني والتكنولوجي .

الا أننا يجب ان نلاحظ ان نظام الحساب الاقتصادي القائم على اساس استخدام أكثر من معيار لا يمكن ان يؤدي الى اختيار اقتصادي (في مجال الاستثمار والانتاج) موحد من جميع الوحدات الاقتصادية .

والسبب في ذلك هو ان نتائج كل معيار من هذه المعايير سوف تختلف رئيسية عن نتائج المعايير الاخرى (بعضها جيد وبعضها يكون سلبا) ومن هنا فانه مالم توضع اوزانا محددة لكل معيار ، فان الاختيار لا يمكن ان يتم . وعلى هذا فانه لا يمكن الاتفاق مع هؤلاء الذين يويدون استخدام أكثر من معيار في نظام الحساب الاقتصادي . ولا يعني ذلك ضرورة تجاهل هذه المعايير عند تقييم اختيار معين أو مشروع استثماري معين ، وانما يمكن ان يجري تحليل اقتصادي وفني لكل مشروع باستخدام واحد أو أكثر من هذه الطرق ، الا انه يبقى ان التقييم النهائي للاختيار أو البديل الاستثماري يجب ان يتم على اساس معيار واحد وهو معيار الربح الصافي .

وانا كان معيار الربح الصافي يحقق كل من الشرطين الاول والثاني من الشروط الاقتصادية للحساب الاقتصادي السليم ^(١) . فانه يحقق ايضا في نفس الوقت كل من الشرطين

(١) انظر الجزء (٢٠٤) تحت عنوان قواعد الحساب الاقتصادي .
= "I ich Kiasyfekacji" in "Strategia Intencywnego rozwoju Gospodarki", ed. by A. pló ci cy , Warszawa 1969
P. 242.

الثالث والرابع ، وذلك عن طريق ربط معيار الربح الصافي بالحوافز الاقتصادية للمشروع من ناحية وعن طريق ربط معيار الربح الصافي بنظام إدارة وتمويل المشروع من ناحية أخرى .

وكما رأينا عند الحديث عن نظام تمويل وإدارة المشروع ، فإنه قد تم الربط بين نتائج المشروع المالية (في شكل الفرق بين العائد والتكاليف) وبين قواعد توزيع هذا الربح على الاتجاهات المختلفة . ومن هنا نجد أن مثل هذا الربط يحقق الشرط الثالث وبطبيعة الحال فإننا سوف نجد أنه كلما ارتفع الربح الصافي للمشروع وذلك بعد خصم نصيب المؤسسة (ما يحول اليها في شكل I_e) فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع نصيب العاملين بالمشروع من الأرباح وبالتالي يحقق زيادة في دخولهم . مما يؤدي إلى تحقيق الشرط الرابع من الشروط الاقتصادية للنظام السليم للحساب الاقتصادي .

مذكورة رقم ١١٨٩

تمويل وتخطيط الاستثمار في الاقتصاد الاشتراكي

(دراسة للتجربة البولندية)

الدكتور / عطية مبردي سليمان

فبراير سنة ١٩٧٢

بعض المراجع الأساسية

- (1) Z. Fedorowicz "Ceny i Akumulacja Finansowa WGospodarce
Uspoiecznionej" PWN. Warszawa 1971.
- (2) Z. Fedorowicz "Finanse WGospodarce Socjalistyczni" PWN, 1970.
- (3) Z. Fedorowicz "Decyzie Inwestycyjne i Finansowanie Inwestycji"
Zycie Gospodarcze No. 9 and 10 1969.
- (4) K. Leszczenyski "Ekonomiczne Waranki Stosowania Rachunku
Efektywnosci Inwestycji" Ekonomista No. 6 1972.
- (5) K. Leszczanyski "Rachunek etektywnosci Nakadow Inwestycyjnych
i zasobow produkcyjnych W Optymalnym Planie Centra-
lnym" Ekononista, No. 1, 1973.
- (6) S. Nowacki "Informscji W Procesie Budowy Planu" Ekonomista,
No. 2, 1972.
- (10) S. Nowacki "Zasady Budowy Planu Inwestucyinego" Ekonomista
No. 3, 1972.
- (11) M. Ostrowski "Kierunski Integracji Rachunku Etekywnosci
Inwestycji 2 Systemem Finansowania Inwestycji"
Ekonomista, No. 1, 1971.
- (12) M. Ostrowski "Nowe Metody Badania Efektywnosci Inwestycji i
ich Klasyfikacji" In "Strategia Intensywnego Rozwoju
Gospodarki" Ed. by A. Plocicy, Warszawa 1969. PWE.

- (13) F. Paiestka "Propozycje Dodstawowych Rozwiazan Systemu Finansowo-Ekonomicznego Zjednoczen i Ptzedsiębiorstw Przemystowych" Prace Instytutu Planowania, No.9, 1968.
- (14) F. Paiestka "Jak Finansowac Inwestycje W Przemysle" Zycie Gospodercze No.31 1968.
- (15) K. Pictrowski "Ejektywnosc Systemow Zarzadzania Gospodarka Narodowa "Exonomista No.4 1971.
- (16) A. Plocicy, ed. "Stratagia Intensywnego Rozwoju Gospodarki" PWE, Warszawa, 1969.
- (17) E. Rychlewski "System Inwestycyjny Gospodarki Socjalistycznej" Ekonomista, No.4 1972.
- (18) E. Rychlewski "Nowa Metodaoceny Inwestycji Przemystowych" Gospodarka Planowa No.6, 1970.
- (19) E. Rychlewski "Ceny a Podejmowanie decyzji Inwestycyjnych" Gospodarka Planowa, No.6, 1965.
- (20) E. Rychlewski "Wegierski System Inwestycyjny" Zycie Gospodarcze 1963, No. 34.
- (21) P. Sulmioki "Planowania i Zarzadzenia gospodarcze" PWE, Warszawa, 1971.
- (22) Z. Wit "Instrumenty Ekonomiczno - Finansowo W Gospodarowaniu Majatkiem Trawatym" Gospodarka Planowa 1974, No. 5.

